

Distr.  
GENERAL

TD/B/COM.2/78  
4 April 2007

ARABIC  
Original: ENGLISH

## مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية  
لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا  
المالية المتصلة بذلك  
الدورة الحادية عشرة  
جنيف، ٨-١٤ آذار/مارس ٢٠٠٧

### تقرير لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية المتصلة بذلك عن دورتها الحادية عشرة

المعقودة في قصر الأمم بجنيف،  
في الفترة من ٨ إلى ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٧

## المحتويات

الصفحة	الفصل
٣	الأول - التوصيات المتفق عليها.....
٦	الثاني - البيانات الافتتاحية.....
١٣	الثالث - قضايا في السياسة العامة تتصل بالاستثمار والتنمية.....
١٩	الرابع - اتفاقات الاستثمار الدولية وبعدها الإنمائي.....
٢٣	الخامس - عمليات استعراض سياسة الاستثمار: تبادل الخبرات الوطنية.....
٢٩	السادس - تقارير الهيئات التابعة للجنة.....
٣١	السابع - تنفيذ توصيات اللجنة.....
٣٢	الثامن - مسائل أخرى.....
٣٣	التاسع - الإجراءات التي اتخذتها اللجنة.....
٣٤	العاشر - المسائل التنظيمية.....
	<b>المرفق</b>
٣٦	الحضور.....

## الفصل الأول

### التوصيات المتفق عليها

١- ينبغي للأونكتاد أن يواصل تحليله الشامل بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر وعمله التحليلي بشأن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية لتحديد الاستثمار الأجنبي المباشر المنتج والمفيد والفعال، وذلك لمساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على تحسين فهمها للطرق التي يمكن بها للاستثمار الأجنبي المباشر أن يساهم في النمو والتنمية. ويجب أن يستمر نشر الاستنتاجات من خلال التقارير والحلقات الدراسية الإقليمية عن السياسات العامة، وبشكل خاص تقرير الاستثمار العالمي. والدول الأعضاء مدعوة لمواصلة المشاركة في نشر تقرير الاستثمار العالمي، ويجب المضي في تنظيم اجتماعات إحاطة للوفود التي تتخذ من جنيف مقراً لها وذلك في سياق صدور تقرير الاستثمار العالمي. وقد يكون من المفيد نشر تقرير الاستثمار العالمي على المستوى الإقليمي، بالإضافة إلى نشره في جنيف، وذلك باستخدام الشراكات والمنظمات القائمة على المستوى الإقليمي، وفي حدود الموارد المتاحة. وذلك يمكن أن يساعد على زيادة وتوسيع إطار الجمهور، فيعزز فائدة هذه النشرة الرئيسية وتأثيرها.

٢- وعلى الأونكتاد أيضاً أن يواصل عمله التحليلي بشأن العوامل المتعددة اللازمة لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر والإفادة منه، وذلك بوسائل منها عمله المتعلق بتقرير الاستثمار العالمي، وعليه أن يساعد، في حدود ولايته، البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في صياغة وتنفيذ سياسات تفضي إلى جلب الاستثمار الأجنبي المباشر والإفادة منه.

٣- وترحب اللجنة بالاتجاه المتزايد في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وهو انطلاق الاستثمار الأجنبي المباشر منها إلى الخارج، هذا الاتجاه الذي يجب تشجيعه من خلال زيادة التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وعلى الأونكتاد أن يواصل دراسة الاستثمار الأجنبي المباشر فيما بين بلدان الجنوب وتأثيره وأن ييسر تبادل الخبرات.

٤- وفي ضوء مداوات اللجنة، على الأونكتاد أن يواصل دراسة الاستثمار الأجنبي المباشر في الخدمات، مثل السياحة والهياكل الأساسية، فضلاً عن دراسة آخر الاتجاهات في السياسات الوطنية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر. وتحيط اللجنة علماً باستنتاجات وتوصيات اجتماع الخبراء المعني بالاستثمار الأجنبي المباشر في الموارد الطبيعية، التي تبرز الدور الحاسم للصناعات الاستخراجية في العديد من الاقتصادات النامية وتزايد إشراك الشركات عبر الوطنية في تلك الصناعات. وعلى الأونكتاد مواصلة دراسة وعرض الخبرات الجديدة بهذا الخصوص، لا سيما تأثيرها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان المضيفة.

٥- وإذ تشدد اللجنة على الدور الحاسم للقيام في الوقت المناسب بتقديم المعلومات ذات الصلة بالاستثمار الأجنبي المباشر وأنشطة الشركات عبر الوطنية، تعرب عن تقديرها للدعم الذي يقدمه الأونكتاد لمساعدة البلدان النامية على تحسين جمع وتحليل البيانات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر في مجال تقييم آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية. وبإمكان الأونكتاد أن يكتف بمساعدته التقنية، إما من صناديقه الائتمانية على أساس الطلب والاحتياجات أو كنتيجة لتحديد البلد المستفيد لهذه الاحتياجات كجزء من خطته الوطنية للتنمية أو ورقة استراتيجيته للحد من الفقر، وحيثما

يكون البلد المستفيد قد حدد الأونكتاد بوصفه وكالته المفضلة للإشراف على التنفيذ. كما تلاحظ اللجنة أنه على الأونكتاد أن يواصل العمل في الجوانب التجارية والإئتمانية للمسؤولية الاجتماعية للشركات من حيث صلة هذه المسؤولية بجميع الشركات عبر الوطنية.

٦- وتحيط اللجنة علماً كذلك بتقرير اجتماع الخبراء المعني ببناء القدرات الإنتاجية. ففي هذا المجال يؤدي الاستثمار دوراً هاماً. وينبغي لمبادرة "المعونة مقابل التجارة" أن تنظر نظرة إيجابية إلى الأخذ بالاستثمار المتصل بالتجارة وتطوير المشاريع بوصفها عنصرين هامين، لا سيما فيما يتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

٧- ويجب على الأونكتاد أن يستخلص في أعماله التحليلية دروساً من التجارب الناجحة في نقل التكنولوجيا ونشرها عبر قنوات الاستثمار الأجنبي المباشر وغيرها من القنوات. وعليه أيضاً أن يدعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، للاستجابة للتغيرات التكنولوجية، وأن يحدد أفضل الممارسات في نقل التكنولوجيا، وأن يقيم فعالية السياسات الرامية إلى بناء القدرات المحلية بناءً مبتكراً.

٨- وإذ تسلّم اللجنة بتزايد انتشار اتفاقات الاستثمار الدولية وما ينتج عن ذلك من تعقيد يواجهه البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في صنع السياسات الاستثمارية وتنفيذها على مختلف الأصعدة، تأخذ بالقول إنه ينبغي للأونكتاد أن يكون بمثابة جهة التنسيق الرئيسية في منظومة الأمم المتحدة في مجال تناول المسائل ذات الصلة باتفاقات الاستثمار الدولية، وأن يظل الحفل لتحسين فهم المسائل ذات الصلة باتفاقات الاستثمار الدولية وبُعدها الإئتماني، بما في ذلك مسائل تسوية المنازعات بين المستثمر والدولة، التي تشمل جميع الجهات صاحبة المصلحة المعنية. وفي مجال العمل هذا، لا بد من إيلاء عناية خاصة لاحتياجات أقل البلدان نمواً. وتطلب اللجنة إلى الأونكتاد تكثيف جهوده في بناء القدرات الذي يُحرّكه الطلب القائم على احتياجات البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وذلك لبلوغ أقصى مساهمة يمكن أن تقدمها اتفاقات الاستثمار الدولية في مجال التنمية.

٩- وتوصي اللجنة الدول الأعضاء بالنظر في إمكانية إنشاء فريق خبراء دائم يرفع تحسّين فهم المسائل المعقّدة ذات الصلة باتفاقات الاستثمار الدولية وآثارها في التنمية. وأما القرار المتعلق بفريق الخبراء الدائم فيجب أن يتخذ على مستوى مجلس التجارة والتنمية.

١٠- وتحيط اللجنة علماً مع التقدير باستعراض سياسة الاستثمار في كل من المغرب وزامبيا، وبتقرير متابعة التنفيذ الخاص باستعراض سياسة الاستثمار في أوغندا. وتعتبر عمليات استعراض سياسة الاستثمار أداة قيمة تستخدمها البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في تحسّين بيئة الاستثمار المحلي والأجنبي على حد سواء. وتطلب اللجنة إلى الأمانة تعزيز جهودها لضمان أن تشكل الاحتياجات والأولويات الإئتمانية للبلدان موضع الاستعراض جزءاً لا يتجزأ من استعراض سياسة الاستثمار وآلية متابعتها. وتشدّد اللجنة على أهمية تقديم المساعدة في الوقت المناسب من أجل المتابعة في تنفيذ التوصيات، وهذه المساعدة التي تشمل بناء القدرات وتيسير الاستثمار. وتحيط اللجنة علماً بالطلبات قيد النظر لاستعراض سياسات الاستثمار وما يتصل بها من مساعدة تقنية، وتدعو الشركاء في التنمية إلى تمكين الأونكتاد من الاستجابة لتلك الطلبات. وتوصي اللجنة بأن تتخذ المناقشة الحكومية الدولية لاستعراض سياسة الاستثمار شكل تبادل للخبرات أكثر تفاعلية. وتدعو اللجنة الأمانة إلى التقدم باقتراح لهذه الغاية.

١١ - وتحيط اللجنة علماً بتقرير اجتماع الخبراء المخصص للدعوة للسياسات، وتدعو الأونكتاد إلى الاستجابة لطلبات المساعدة التقنية في هذا المجال.

١٢ - وأحاطت اللجنة علماً بتقرير الدورة الثالثة والعشرين لفريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ الوارد في الوثيقة TD/B/COM.2/ISAR/35، وبالاستنتاجات المتفق عليها الواردة فيه، وأقرت جدول الأعمال المؤقت الذي اقترحه فريق الخبراء لدورته الرابعة والعشرين. وتلقت أيضاً تقرير الدورة السابعة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة.

١٣ - وترحب اللجنة بالتعاون مع المنظمات الأخرى النشطة في مجال الاستثمار، ولا سيما الرابطة العالمية لوكالات تشجيع الاستثمار، وتود أن تستمر ممارسة عقد دورات مشتركة بين اللجنة والرابطة. وبالإضافة إلى ذلك سيكون توثيق التعاون بين الأونكتاد ووكالات الاستثمار سبيلاً إلى زيادة قدرة وكالات الاستثمار هذه وفعاليتها.

١٤ - وتشدد اللجنة على المساهمة التي يمكن أن يقدمها الأونكتاد في متابعة مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية، بما في ذلك توافق آراء مونتيري بشأن تمويل التنمية.

## الفصل الثاني

### البيانات الافتتاحية

١٥ - أدلى مدير شعبة الاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المشاريع بملاحظات تمهيدية أبرز فيها الدور الأساسي للاستثمار، لا سيما الاستثمار الأجنبي المباشر، في عملية التنمية. وذكر أن اجتماع الخبراء المعني ببناء القدرات الإنتاجية قد أوصى بأن تسعى مبادرة "المعونة من أجل التجارة" إلى الأخذ بالاستثمار باعتباره عنصراً هاماً من مكوناتها. وحدد "تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠٦" اتجاهها ناشئاً، هو الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، وإحدى السمات الهامة لذلك أن الاستثمار الأجنبي المباشر بين بلدان الجنوب يجلب بعض المزايا مقارنة له باتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر من بلدان الشمال إلى بلدان الجنوب، ذلك لأن الشركات متعددة الجنسية التابعة للبلدان النامية تجلب مجموعة من التكنولوجيات، ونماذج الأعمال التجارية ونظمها التي تتسم بالابتكار والاستناد إلى بيئة بلدان الجنوب ومؤسساتها. وحدد مدير الشعبة عدداً من الاتجاهات باعتبارها اتجاهات مهمة شديدة تقتضي قيام اللجنة بالنظر فيها. أولاً، لا يزال يوجد مجال أمام صانعي السياسة لتبادل التجارب في مجال تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب، رغم الزيادة في التعاون بين هذه البلدان في ميدان الاستثمار. ثانياً، توجد حاجة للقيام، من خلال تبادل الخبرات في مجال السياسات المؤتية للتنمية ونظم الإشراف المناسبة، بضمان استفادة البلدان المتلقية من الطفرة العالمية في الاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعات الاستخراجية. ثالثاً، يتزايد عدد العلامات التي تشير إلى ظهور الحمائية، لا سيما في الصناعات التي تعتبر صناعات هامة من منظور الأمن القومي، ومن الضروري رصد هذه الحمائية.

١٦ - كما أبرز المتكلم تزايد عدد وتعقد اتفاقات الاستثمار الدولية. فقد أسفرا عن ظهور بنية معقدة ومتعددة المستويات والوجوه. وذكر أن الأونكتاد يعمل، بحسب ولاية اللجنة، بوصفه الأمانة الفعلية والمنبر الفعلي لفهم تلك البنية، وإمكانية تطورها إلى نظام مفيد يشجع الاستثمار الدولي ويسرّه. وفي هذا الصدد، قد يكمن أحد عناصر النجاح الرئيسية في إقامة منبر دائم للمناقشة يجري فيه تبادل الآراء وتحسين فهم اتفاقات الاستثمار الدولية. ويمكن أن يكون فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ نموذجاً لذلك، فهو هيئة تشهد على الدور الذي يمكن للجنة دائمة أن تؤديه في الأونكتاد.

١٧ - وفيما يتعلق بتقديم الدعم لصياغة السياسات العامة وبناء القدرات على المستوى الوطني، زاد الأونكتاد حجم المساعدة التقنية التي يقدمها والأنشطة الاستشارية التي يضطلع بها. وأحد أفضل الأمثلة على ذلك برنامج عمليات استعراض سياسة الاستثمار.

١٨ - وتكلم ممثل هندوراس باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين فقال بوجود ضرورة لإجراء مزيد من البحوث التحليلية للأثر الإنمائي الذي ينشأ عن زيادة دور البلدان النامية بوصفها مصادر للاستثمار الأجنبي المباشر، وللطريقة التي يمكن بها لذلك الدور أن يعزز التعاون بين بلدان الجنوب. وشجع المتكلم الأونكتاد على توزيع استنتاجات "تقرير الاستثمار العالمي" على أوسع نطاق ممكن، وذلك بطرق منها الحلقات الدراسية الإقليمية التي يشارك فيها صانعو السياسة العامة. وطلب إلى الأونكتاد أيضاً أن يزيد المساعدة التقنية التي يقدمها إلى البلدان النامية، لا سيما أقلها نمواً، بغية مساعدتها على تحسين ما لديها من نظم جمع البيانات والإبلاغ بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر.

١٩- ومضى قائلاً إن مجموعة الـ ٧٧ والصين تلاحظ التعقيد المتزايد في اتفاقات الاستثمار الدولية، لكنها تدرك في الوقت ذاته جدوى هذه الاتفاقات في تعزيز الاستثمار الأجنبي والفرص التي توفرها لتعزيز بلوغ الأهداف الإنمائية. وتبرز المجموعة المخاطر المتصلة بعدم الثبات وفي أحيان كثيرة لعدم الشفافية في شبكة اتفاقات الاستثمار الدولية، بما في ذلك عدم الانسجام بين الالتزامات الرئيسية، والتعارض مع القوانين الوطنية وتزايد عدد المنازعات الاستثمارية. وتؤكد مجموعة الـ ٧٧ والصين أيضاً أن الصعوبات التي تنطوي عليها إدارة تلك الشبكة المعقدة تهدد بتقويض استقرار وصداقة نظام الاستثمار برمته. ولذلك دعت المجموعة الأمانة إلى مواصلة جهودها المعروفة في بناء القدرات ورحبت بالاقتراح الداعي إلى إنشاء فريق خبراء دائم معني باتفاقات الاستثمار الدولية والتنمية في الأونكتاد لتبادل الآراء والسعي إلى السير قدماً في اتجاه التوصل إلى توافق دولي في الآراء.

٢٠- وأعرب المتكلم عن تأييده لعمليات استعراض سياسة الاستثمار التي جرى الاضطلاع بها على المستوى الوطني والتي صُممت وفقاً لحاجات بلدان بمفردها على نحو ينسجم مع أهدافها الإنمائية المعلنة. وقدمت عمليات الاستعراض هذه منظوراً استراتيجياً ووضعت توصيات بشأن السياسة العامة للبلدان النامية بهدف اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر ذي النوعية الجيدة الذي يساهم في التنمية الاقتصادية والبشرية المستدامة. وأبرز المتكلم الأهمية التي تعلقها البلدان على المساعدة التقنية المقدمة في مجال متابعة تنفيذ التوصيات بهدف إحداث أثر إيجابي، وطلب إعداد مزيد من عمليات الاستعراض وتعزيز مبادرات المتابعة. ودعت مجموعة الـ ٧٧ والصين مجتمع المانحين إلى تقديم الدعم التمويلي لتلبية الطلب على عمليات استعراض لسياسة الاستثمار ومتابعة تلك العمليات. وأكدت وجوب أن تشمل مبادرة "المعونة من أجل التجارة" عنصر استثمار ينطوي على سياسات ترمي إلى تعزيز نقل التكنولوجيا وتنمية المشاريع وتوحيد الشبكات الإنتاجية.

٢١- وتكلم ممثل تايلند باسم المجموعة الآسيوية فقال إنه من الضروري أن يحتفظ الأونكتاد بقدرته البحثية على تحليل الشركات عبر الوطنية التابعة للبلدان النامية وما يتصل بها من سياسات لتشجيع الاستثمار، وشجع على تحليل الشركات عبر الوطنية العاملة في الصناعات الاستخراجية وتحديد أفضل الممارسات لإيجاد بيئة استثمارية سليمة. ودعا أيضاً إلى تقديم المساعدة التقنية في مجال جمع الإحصاءات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر.

٢٢- وإذ أشار المتكلم إلى انتشار اتفاقات الاستثمار الدولية في منطقة آسيا، أخذاً في الاعتبار الأهمية المتزايدة لوضع قواعد للاستثمار، حث الأونكتاد على تعزيز أعماله البحثية فيما يتعلق باتفاقات الاستثمار الدولية ورحب بالجهود المبذولة لبناء القدرة في ذلك المجال. ودعا أيضاً إلى تبادل الآراء بشأن اتفاقات الاستثمار الدولية تبادلاً أكثر تكراراً وانتظاماً.

٢٣- وقال بضرورة إيلاء مزيد من الاهتمام لرصد وتقييم تنفيذ توصيات عمليات استعراض سياسة الاستثمار التي يضطلع بها الأونكتاد. ولاحظ بعين التقدير المساعدة التقنية التي يقدمها الأونكتاد بهدف تعزيز قدرة البلدان على صياغة سياسات استثمار سليمة، وتحسين مناخ الاستثمار، واجتذاب مزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر. وختم كلمته بتشجيع الأونكتاد على مواصلة أعماله المتعلقة بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ، وعلى مواصلة التعاون مع الرابطة العالمية لوكالات تشجيع الاستثمار في مجال تشجيع الاستثمار وغير ذلك من الأنشطة المشتركة.

٢٤- وتكلم ممثل البرازيل باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبية فأعرب عن التقدير لتقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠٦ الذي وضعه الأونكتاد ولما ورد فيه من تحليل أفاد منطقتيه. ورحب بتركيز التقرير على الصناعات الاستخراجية وعلى أهمية إبقاء العلاقات بين بلدان الجنوب بعداً من الأبعاد الأساسية للنقاش.

٢٥- ومضى قائلاً إن عمليات استعراض سياسة الاستثمار لا تزال أداة إنمائية هامة في المنطقة، لا سيما عن طريق تعميم التجارب الذي تتيحه عملية الاستعراض، ورحب المتكلم بالأعمال التي اضطلع بها الأونكتاد في استعراض سياسة الاستثمار في الجمهورية الدومينيكية. وشدد على أهمية أعمال فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ والنظرات الثاقبة التي أتاحتها الإرشادات بشأن الممارسات الجيدة في الكشف عن البيانات في سياق إدارة الشركات.

٢٦- وأشار أيضاً إلى أهمية الأعمال التي يضطلع بها الأونكتاد بالتعاون مع الرابطة العالمية لوكالات تشجيع الاستثمار من أجل تعزيز طاقة وقدرة منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي على اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر. ووجه الانتباه إلى الأعمال التي نُفذت في مجال الطاقات الإنتاجية المحلية والقدرة التنافسية للمشاريع، لا سيما عن طريق برنامج أميرتيك (EMPRETEC) ومشاريع الصلات بين الأعمال التجارية في البرازيل والأرجنتين، فدعا إلى تعميم المنهجيات الراسخة على المنطقة. وختم كلمته بالتأكيد على جدوى مناقشة قضايا اتفاقات الاستثمار الدولية في لجنة خبراء دائمة.

٢٧- وتكلم ممثل أنغولا باسم المجموعة الأفريقية فأعرب عن تقديره للأنشطة التي اضطلعت بها شعبة الاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المشاريع في عام ٢٠٠٦ لصالح البلدان الأفريقية. ورغم تزايد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أفريقيا، لم تتجاوز حصة المنطقة من الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي ٣ في المائة، ومعظم هذا الاستثمار يقع في مجالي التعدين واستكشاف النفط. وإذ لاحظ أن موضوع الشركات عبر الوطنية والصناعات الاستخراجية الذي شمله التقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠٧ " قد جاء في الوقت المناسب، أنني على الأونكتاد لأعماله المتعلقة بإحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر. ونظراً إلى أهمية قيام البلدان الأفريقية بتحسين نظمها لجمع البيانات والإبلاغ فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر، دعا الأونكتاد إلى تعزيز المساعدة التقنية التي يقدمها في ذلك المجال.

٢٨- وكانت البلدان الأفريقية نشطة جداً في عام ٢٠٠٦ في إبرام معاهدات استثمار ثنائية واتفاقات دولية أخرى تتضمن أحكاماً استثمارية، وشكر المتكلم الأمانة على دعمها المستمر. وأعرب عن الأمل في أن يواصل الأونكتاد أعماله التحليلية في ذلك المجال، وأن يواصل نشر المعلومات عن اتفاقات الاستثمار من خلال قواعد بياناته المخصصة لذلك. ومضى قائلاً إنه يرحب بفكرة إنشاء فريق خبراء دائم معني باتفاقات الاستثمار الدولية يكون في وسعه تمكين البلدان الأفريقية من تحسين اندماجها في شبكة اتفاقات الاستثمار الدولية العالمية.

٢٩- ولاحظ بعين التقدير أن ١٦ بلداً أفريقياً قد استفاد من عمليات استعراض سياسة الاستثمار، وختم كلمته بالإعراب عن امتنانه لبرامج الأونكتاد لبناء القدرات في مجال الاستثمار وتنمية المشاريع.

٣٠- وتكلم ممثل بنين باسم أقل البلدان نمواً فلاحظ أنه بالرغم من اجتذاب أقل البلدان نمواً استثماراً أجنبياً مباشراً أكبر مما اجتذبت في الماضي ظل حجم الأصول الأجنبية المستثمرة في تلك البلدان ضئيلاً. وهذا أدى إلى مزيد من التأخير في اندماج أقل البلدان نمواً في الاقتصاد العالمي. فقد تركز معظم تلك الاستثمارات في عدد قليل من أقل البلدان نمواً وهي البلدان الغنية بالموارد الطبيعية، وحذر من أن تلك الاستثمارات قد لا تترك أثراً إيجابياً في الحياة الاجتماعية - الاقتصادية لتلك البلدان. ولذلك فإنه من الضروري تقديم مساعدة تقنية كافية تمكن الاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعات الاستخراجية من أن يعود بالنفع على البلدان المستقبلة لذلك الاستثمار. وقد وضع اجتماع فريق الخبراء المعني بالاستثمار الأجنبي المباشر في الموارد الطبيعية توصيات مثيرة للاهتمام في ذلك المجال. ومن الضروري اتباع نهج عالمي ومتعدد الجوانب

لتهيئة بيئة أفضل للأعمال التجارية في أقل البلدان نمواً. وقال إن أقل البلدان نمواً تعترف بفضل مشروع الأونكتاد الرامي إلى مساعدة البلدان النامية على تعبئة مواردها الداخلية، وتود أن ترى بذل مزيد من الجهود لزيادة تدفقات الاستثمار فيما بين بلدان الجنوب.

٣١- وأبرز المتكلم ظاهرة انتشار اتفاقات الاستثمار الدولية التي تشكل الآن الصكوك الأكثر استخداماً لحماية الاستثمار الأجنبي المباشر. غير أن أقل البلدان نمواً تفتقر في أحيان كثيرة إلى القدرة على التفاوض بشأن هذا النوع من الاتفاقات التي تبدو أكثر فأكثر وكأها عقود للانضمام ولذلك لا تفسح مجالاً للمناورة يتيح مجالاً للتنمية. ولذلك دعا إلى زيادة المساعدة التقنية والأعمال التحليلية المتعلقة بتطور اتفاقات الاستثمار الدولية بغية معالجة المسائل الناشئة عن عدم الانسجام البنوي بينها وبغية المساعدة على التوصل إلى توافق في الآراء على المستوى الدولي.

٣٢- وأعرب عن امتنان أقل البلدان نمواً لعقد الدورة الرفيعة المستوى بالاشتراك مع الرابطة العالمية لوكالات تشجيع الاستثمار، وأشار إلى المشاركة الرفيعة المستوى في الدورة من قبل وكالات تشجيع الاستثمار القائمة في أقل البلدان نمواً. ومضى قائلاً إن أقل البلدان نمواً تعرب عن تقديرها أيضاً لعملية استعراض سياسة الاستثمار، لكنها تشدد على أهمية إنشاء آليات مالية مناسبة لضمان تنفيذ أنشطة المتابعة. وختم كلمته بالقول إن عملية الاستعراض من قبل النظراء يمكن تعزيزها عن طريق زيادة مشاركة القطاع الخاص فيها، وقال بوجود أن تكون عملية إعداد أدلة للاستثمار لأقل البلدان نمواً جزءاً من متابعة عمليات استعراض سياسة الاستثمار.

٣٣- وتكلم ممثل ألمانيا باسم الاتحاد الأوروبي فأكد أن الأونكتاد أصبح جهة تنسيق في قضايا الاستثمار والتكنولوجيا في منظومة الأمم المتحدة نتيجة لنجاح أعماله على مر السنين. فدوره يكتسب أهمية متزايدة في تحسين الفهم المشترك للجوانب المعقدة من جوانب الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك يمكن البلدان النامية من اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر. وأكد على جودة نوعية "تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠٦" الذي أعده الأونكتاد، مشيراً إلى تحليل أنشطة الشركات عبر الوطنية التابعة للبلدان النامية وتأثير تلك الأنشطة في الاقتصاد المحلي وفي اقتصاد البلد المضيف. وأوصى بعقد دورات تخصص لعرض "تقرير الاستثمار العالمي" على المندوبين الموجودين في جنيف، ورحب بموضوع "تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠٧"، وحث على الحذر من تزايد الحمائية في الاستثمار. وأعرب عن الامتنان للأونكتاد لما يقوم به من أعمال في مجال تشجيع الاستثمار، لا سيما فيما يتعلق بوكالات تشجيع الاستثمار والصلات بين اقتصادات البلدان المضيفة والشركات عبر الوطنية.

٣٤- وقال إن الاتحاد الأوروبي يؤيد إنشاء فريق خبراء دائم معني باتفاقات الاستثمار الدولية، شريطة تقديم مزيد من الإيضاحات وشريطة ضمان الانسجام مع تقرير الشخصيات البارزة.

٣٥- وأبرز عمليتي استعراض سياسة الاستثمار في المغرب وزامبيا باعتبارهما أداتين مفيدتين في تبادل تجارب البلدان النامية في مجال سياسات وأنظمة الاستثمار، وأثنى على نوعية أعمال الأونكتاد في ذلك الصدد. وأعرب أيضاً عن التقدير لأعمال فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ، عن تأييد الاتحاد للاستنتاجات المتفق عليها في ذلك الفريق.

٣٦- وتكلم ممثل بيلاروس بالنيابة عن المجموعة دال فآثنى على الأمانة لما قامت به في تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠٦ من أعمال تحليلية ذات نوعية جيدة، وما أوردته فيه من معلومات، هذا التقرير الذي يحظى بسمعة معروفة في منطقة مجموعته والذي يعتبر فيها أداة مرجعية لصانعي السياسة، وأعرب عن اهتمام بنشره على نطاق أوسع في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. ورغم أن جنوب شرق أوروبا وكمونث الدول المستقلة قد أخذوا في السنوات الأخيرة يزدادان نشاطاً في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة والصادرة، مسجلة أسرع معدلات النمو في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في عام ٢٠٠٦، لم تكن تلك التدفقات على وتيرة واحدة في توزيعها. وشدد أيضاً على أهمية الاتجاهات الجديدة في الاستثمار الأجنبي المباشر التي أدت إلى تحول في الجغرافيا الجديدة للاستثمار، وتحديدًا على حدوث زيادة بارزة في الاستثمار الصادر من البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، وطلب إلى الأونكتاد أن يواصل أعماله التحليلية لأثر التدفقات الصادرة والواردة في اقتصاد المنطقة، وذلك بهدف بلوغ الحد الأقصى من النتائج الإيجابية الصافية لتلك الاتجاهات. وقال إن المجموعة دال تؤيد موضوع "تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠٧"، وهو "الاستثمار الأجنبي المباشر في الموارد الطبيعية"، وتتطلع إلى استنتاجات التقرير.

٣٧- وأثنى المتكلم على الأمانة لما قامت به من أعمال في مجال اتفاقات الاستثمار الدولية، وأعرب عن تقدير مجموعته للدعم المقدم إلى المنطقة. وأعرب أيضاً عن امتنان المجموعة دال لعملية استعراض سياسة الاستثمار التي تعتبر من مشاريع الأونكتاد الرئيسية في مجال التعاون التقني، وفيما يتعلق بتجربة الآلية التي أنشئت ونفذت في رواندا للرد في الوقت المناسب على طلبات المتابعة، أعرب عن الأمل في إمكانية تكرار تلك التجربة في بلدان أخرى، بما فيها البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وذلك وفقاً للفقرة ٥٣ من توافق آراء ساو باولو. وفي موضع الإعراب عن تأييد مجموعته لتوصيات اجتماع فريق الخبراء المخصص للدعوة إلى تطبيق سياسات الاستثمار، طلب القيام بمزيد من أنشطة تشجيع الاستثمار في المنطقة، وبخاصة عقد حلقات عمل تعنى ببناء القدرات لتدريب وكالات تشجيع الاستثمار على إنشاء وتنفيذ وتقييم مجموعة كاملة من أدوات الدعوة للسياسات العامة.

٣٨- وإضافة إلى ذلك، أعرب عن التقدير للأنشطة التي يضطلع بها فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ، وبخاصة دعمه للمؤتمر الدولي المعني بالتنفيذ العملي للمعايير الدولية للإبلاغ المالي في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

٣٩- وأعرب ممثل الأرجنتين عن امتنانه للأونكتاد لما قام به من أعمال في مجال الاستثمار، ورأى في "تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠٦" الذي وضعه الأونكتاد مثالاً بارزاً على النوعية القوية لأعمال الأونكتاد التحليلية والبحثية. أما تأثير أعمال الأونكتاد فقد اكتسب أهمية خاصة لدى وكالات تشجيع الاستثمار وفي تعميم التجارب القطرية في سياق إقليمي كسياق السوق المشتركة لأمريكا الجنوبية. وأشار إلى الأهمية الكبيرة لأنشطة الأونكتاد في ميدان القدرة التنافسية للمشاريع وفي تحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصادات المحلية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وفي هذا الصدد، أثنى على الطابع العملي لبرنامج أميرتيك ومشاريع روابط الأعمال التجارية. وختتم كلمته بالترحيب بوضع الصيغة النهائية لآخر عمليات استعراض سياسة الاستثمار، وتحديدًا في المغرب وزامبيا.

٤٠- وأعرب ممثل إندونيسيا عن تقديره لقيام "تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠٦" على نهج شامل وبمحت تحليلي. وشجّع الأونكتاد على مواصلة أعماله البحثية بهدف تحسين سياسات الاستثمار في البلدان النامية. ورأى بخاصة وجوب وضع مجموعة من الأولويات في تناول مسألة التنمية؛ وفي هذا الصدد، رأى أن من الضروري الحصول على معلومات

إحصائية دقيقة عن الاستثمار الأجنبي المباشر وأنشطة الشركات عبر الوطنية. وشدد على أهمية اتفاقات الاستثمار الدولية، فأثنى على الأونكتاد لما يقوم به من أعمال بحثية وما يقدمه من مساعدة تقنية في ذلك المجال، وأشار إلى أن إندونيسيا قد استفادت مؤخراً من خدمات المشورة التي يقدمها الأونكتاد. وطلب إلى الأونكتاد أن ينشئ فريق خبراء دائم معني باتفاقات الاستثمار الدولية ليركز على القضايا البنوية ذات الصلة بالبلدان النامية. وإضافة إلى ذلك، أبرز المنافع التي تعود بها عمليات استعراض سياسة الاستثمار، ورحب بعقد اجتماع رفيع المستوى مشترك بين اللجنة والرابطة العالمية لوكالات تشجيع الاستثمار.

٤١- وأعرب ممثل الاتحاد الروسي عن الارتياح لأن "تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠٦" ضم بحثاً بشأن البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. فقد شهدت السنة الماضية زيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي الوافدة والصادرة مما يعكس ازدياداً في دور البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي. وفيما يتعلق بالموارد الطبيعية، قال إنه يتفق وتحليل الأونكتاد الذي يستوجب استخدام عائدات الاستغلال في حل المشاكل المحلية، وأضاف قائلاً إن السيادة الوطنية لا تزال مسألة هامة في هذا الصدد. وأعرب عن تأييده لفكرة أن يقوم الأونكتاد بوضع الممارسات الفضلى والتوصيات بشأن سياسات الاستثمار. وبالنظر إلى التعقيد المتزايد في أنظمة الاستثمار واحتمال أن تؤدي منازعات الاستثمار إلى آثار خطيرة على البلدان النامية، فإن أعمال الأونكتاد بشأن هذه المنازعات تعتبر أعمالاً هامة، ويُعتبر إنشاء فريق خبراء يُعنى باتفاقات الاستثمار فكرة جيدة. وختم كلمته قائلاً إن من المهم مواصلة الاضطلاع بعمليات استعراض سياسة الاستثمار، ولكنه رأى وجوب توسيع نطاق التغطية الجغرافية.

٤٢- ودعا ممثل الصين إلى قيام الأونكتاد بتكثيف أعماله في مجال جمع بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر بغية إجراء تحليلات أكثر موثوقية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وأثرها. وأثنى على الأونكتاد لما يقوم به من أعمال تتعلق باتفاقات الاستثمار الدولية، ودعا إلى زيادة المساعدة التقنية التي يقدمها في ذلك المجال. وأشار إلى عملية استعراض سياسة الاستثمار باعتبارها أداة قيّمة للغاية في تحسين سياسات الاستثمار، وأيد الجهود التي يبذلها الأونكتاد للمتابعة في هذا الصدد.

٤٣- ودعت ممثلة بيرو إلى إجراء تحليل أعمق للدور المتزايد للبلدان النامية في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الخارج. وفيما زادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى جميع المناطق، بات التحدي الرئيسي هو ضمان أن تساهم هذه التدفقات في تنمية البلد المضيف. وشددت المتكلمة على أهمية تنفيذ توصيات عمليات استعراض سياسة الاستثمار. وفيما يتعلق بالمساعدة التقنية، أعربت عن تقديرها لقيمة التعاون مع الأونكتاد بشأن تطوير المقاولين، والعمل على تطوير الصلات بين المشاريع الصغيرة والبسيطة والشركات عبر الوطنية، وفي الجهود المبذولة لاستيعاب الاستثمار الأجنبي والاستفادة منه استفادة قصوى، والتعاون في تشجيع الاستثمار في قطاعات محددة. وإضافة إلى ذلك، أعربت عن اهتمام بتحليل نقل التكنولوجيا وسياسة العلم والتكنولوجيا. وأما انتشار اتفاقات الاستثمار والمنازعات بين المستثمرين والبلدان المضيفة فيعيان أن من المهم أهمية بالغة إجراء المزيد من التحليل، إلى جانب تقديم المساعدة التقنية لتدريب المفاوضين، وتقديم المشورة للبلدان النامية بشأن المنازعات في مجال الاستثمار. وفي هذا الصدد، طلبت قيام الجهات المانحة بزيادة دعمها للمشاريع التي توجد لدى الأونكتاد خبرة فنية فيها.

### الفصل الثالث

## قضايا في السياسة العامة تتصل بالاستثمار والتنمية

(البند ٣ من جدول الأعمال)

٤٤ - لأغراض النظر في هذا البند، كانت الوثائق التالية معروضة على اللجنة:

تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠٦: الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد من البلدان النامية والاقتصادات الانتقالية وأثره على التنمية (UNCTAD/WIR/2006)؛

"المشهد المتشكل للاستثمار الأجنبي المباشر: بعض القضايا البارزة. مذكرة من إعداد أمانة الأونكتاد" تقرير اجتماع الخبراء المعني ببناء القدرات الإنتاجية" (TD/B/COM.2/EM.19/3)؛

"تقرير اجتماع الخبراء المعني بالاستثمار الأجنبي المباشر في الموارد الطبيعية" (TD/B/COM.2/EM.20/3)؛

"تقرير اجتماع الخبراء المخصص للدعوة إلى تطبيق سياسات الاستثمار، مع الإشارة بصفة خاصة إلى البعد الإنمائي" (TD/B/COM.2/AHM.1/3)؛

### ملخص الرئيس

٤٥ - قدمت رئيسة فرع تحليل قضايا الاستثمار في شعبة الاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المشاريع البند ٣ المعنون "قضايا في السياسة العامة تتصل بالاستثمار والتنمية"، مستعرضة اجتماعي خبراء عقدتهما الشعبة في العام السابق، ومبرزة التوسع الملحوظ أثناء العقد السابق في الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وهو موضوع تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠٦. وقد مثل ذلك ظاهرة هيكلية قائمة منذ أمد بعيد سببها ثلاث مجموعات من العوامل. أولاها ضرورات الاستجابة للضغوط الناشئة عن عملية العولمة. وثانيها مجموعة من العوامل المحركة أو الدافعة في البلدان الأصلية (صغر حجم السوق، وارتفاع تكاليف الإنتاج، واشتداد المنافسة)، وأما الثالثة فهي مجموعة من عوامل الجذب في البلدان المضيفة (كبر الأسواق، ووفرة الموارد الطبيعية، وموارد العمالة، والفرص الناشئة عن تحرير السياسات، بما في ذلك الخصخصة). وقد كان الاستثمار الأجنبي المباشر من تلك البلدان ومن البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية موجهاً في معظمه نحو بلدان نامية أخرى، الأمر الذي يعني قدراً أكبر من التنوع في مصادر الاستثمار بالنسبة للبلدان النامية وفرصاً لتحقيق قدر أكبر من التعاون بين بلدان الجنوب، لكنه أثار أيضاً شواغل محتملة. وقد كانت لهذه الظاهرة مضاعفات على كل من البلدان المتقدمة والبلدان النامية. ففي البلدان المتقدمة أعرب عن القلق في عدة حالات إزاء قلة المراقبة في الصناعات الاستراتيجية وفقدان فرص الشغل ذات الصلة بالاستثمار من البلدان النامية. وكانت هناك أيضاً مضاعفات محتملة بالنسبة للقواعد الدولية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي. وعلقت المتحدثة بالقول إنه لما كانت هذه الظاهرة حديثة العهد فإن هناك حاجة إلى مزيد من البحث. ويمكن أن يكون من المفيد أيضاً تشجيع الحوار فيما بين بلدان الجنوب وبين بلدان الجنوب وبلدان الشمال.

٤٦- وأضافت رئيسة الفرع قائلة إن ارتفاع الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية وثيق الصلة بتزايد أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الموارد الطبيعية، وبشكل خاص الصناعات الاستخراجية (النفط والغاز والمعادن)، التي هي موضوع تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠٧. وقد دفع هذا النمو في الاستثمار الزيادات الكبيرة في أسعار الموارد الطبيعية في الأعوام الأخيرة. وأبرزت أيضاً الحاجة إلى نشر نتائج البحث بشكل فعال، وأشارت إلى الجهود التي تبذلها الشعبة لنشر الاستنتاجات وحفز النقاش مع صانعي السياسات من خلال حلقات العمل الإقليمية. وأخيراً أكدت على أهمية بناء القدرات في ميدان الإحصاءات وأنشطة المساعدة التقنية التي يضطلع بها لمتابعة توصيات دورة اللجنة للعام السابق.

٤٧- وعلق الأمين العام لغرفة التجارة الدولية على مسائل الاستثمار الحالية كما ترى من منظور الأعمال التجارية، فأعاد تأكيد أهمية تعزيز التعاون فيما بين هيئات الأمم المتحدة في تشجيع التجارة والاستثمار الدوليين. وقال إن التعاون مع الأونكتاد في وضع أدلة بشأن الاستثمار وإنشاء مجلس استشاري للاستثمار يوفران مثلاً للجهود المشتركة المبذولة لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في أقل البلدان نمواً. وأثار عدة شواغل إزاء العقبات التي تواجهها الشركات الأجنبية في قراراتها الاستثمارية، وحث اللجنة على إدراج تلك المسائل في جدول أعمالها. وقال إن من الأهمية بمكان العمل مع الحكومات على عكس الاتجاه نحو الحماية في مجال الاستثمار، الأمر الذي يمكن أن يضر بالاستثمار الأجنبي المباشر وبالبلدان النامية.

٤٨- وعرض خبيران من البلدان النامية وجهات نظرهما حول الاتجاهات الجديدة وتدفقات الاستثمار وأهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب بالنسبة للبلدان النامية. وشدد الخبير الأول على أهمية الصناعات الاستخراجية وتزايد أهمية مشاريع التجارة الزراعية. وشكك في استدامة الاستثمارات ولاحظ أن الدور المتنامي للشركات عبر الوطنية من الجنوب يمكن أن يساعد أيضاً على خلق فرص جديدة للبلدان النامية. وأثار الخبير الثاني شواغل إزاء دور الاستثمار الأجنبي المباشر من الجنوب في تنمية الاقتصادات المضيئة. وشدد على الدور الذي يمكن أن تؤديه البيئة التنظيمية السليمة في إدراج الاستثمار الأجنبي المباشر في الأهداف الإنمائية لبلد ما. وشرح كيف ينبغي للحكومات المضيئة أن تنظم حوافزها وإطارها لرفع سقف الاستثمار في ضوء البدائل المحلية، واحتمت كلمته دعياً إلى الأخذ بسلوك اجتماعي حسن من جانب الشركات في البلدان النامية.

٤٩- وأثناء المناقشات بشأن الكلمات التي أقيمت بحثت مسألة تأثير حقوق الملكية الفكرية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان المضيئة. وقيل إن حجم السوق والنمو هما أهم العوامل المحركة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ومن الواضح أن الملكية الفكرية لها أهمية ثانوية؛ وفي الوقت ذاته اعتبرت البلدان التي تأخذ بحقوق ملكية فكرية جيدة وتنفذها هي أكثر اجتذاباً للمستثمرين الأجانب. واقترح أيضاً أن يقوم الأونكتاد ببحث حول ما إذا كان يمكن أن تُستخدم احتياطات القطع الأجنبي بشكل فعال لتمويل الاستثمار في الهياكل الأساسية. وسأل أحد المندوبين عما إذا كان لدى الأونكتاد دليل على ما إذا كان الاستثمار الأجنبي المباشر فيما بين بلدان الجنوب قد ساعد على إفادة البلدان النامية بخلق روابط أمامية وخلفية. وشدد على أن الاستثمار الأجنبي المباشر فيما بين بلدان الجنوب يجب ألا ينظر إليه كبديل للاستثمار الأجنبي المباشر بين الشمال والجنوب. وطرح سؤال عن إمكان وجود تناقض محتمل بين تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠٠٦ وتقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠٦. وفي الرد على ذلك السؤال قيل إن التقرير الأخير لا يشير إلا إلى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وليس إلى أسواق رؤوس الأموال بالمعنى الواسع.

٥٠- وقال أحد المندوبين إنه لا بد لهدف الاستثمار الأجنبي المباشر من أن يكون تعزيز التنمية في البلدان النامية، واقترح أن تنظر اللجنة في مؤشرات ملموسة لتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في تلك البلدان للحكم على تأثيرها على التنمية. ويجب أن تكون البلدان مسؤولة عن خياراتها القطاعية. غير أنه ليس من الواضح ما إذا كان الارتفاع في عدد عمليات الاندماج والتملك كجزء من الاستثمار الأجنبي المباشر يعود حقاً بالنفع على البلدان النامية. فهذه البلدان بحاجة إلى إيجاد ترتيبات بديلة للاستثمار الأجنبي المباشر وإلى تطوير أوجه التكامل على المستوى الإقليمي بما من شأنه أن يعود بالنفع على جميع الشركاء. ومن الأمثلة الملموسة على ذلك وضع البرامج الاجتماعية وتنمية المشاريع المشتركة مثل البديل البوليفاري للأمريكتين، الذي كان قد وفر لبلد المندوب المتكلم في غضون بضعة أشهر نتائج ملموسة بشأن مسائل التنمية. وأضاف مندوب آخر أنه يتعين على البلدان النامية أن تقرر بنفسها القطاعات التي تعتبرها مستنسية للانفتاح على الاستثمار الأجنبي المباشر، مضيفاً أن ذلك يمثل خياراً مشروعاً في مجال السياسة العامة بالنسبة لهذه البلدان.

٥١- وردت رئيسة فرع تحليل قضايا الاستثمار على ذلك بقولها إنه لا يوجد استنتاج قاطع حول أهمية وجود حماية قوية لحقوق الملكية الفكرية في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر وإن التأثير يختلف بحسب القطاع. وقالت إن الأونكتاد يضطلع حالياً ببرنامج دراسة لتحري دور حقوق الملكية الفكرية في سياق الوصول إلى الأدوية. أما فيما يتعلق بمسألة موضوعات البحث، فقالت إن الهياكل الأساسية موضوع تعنى الشعبة بتطويره وأنه سيضمحل مسألة تمويل الاستثمار. وفيما يتعلق بالروابط التي تنشأ في البلدان النامية بواسطة الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد من بلدان نامية أخرى، أجرت منظمات مثل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية بعض الدراسات الاستقصائية؛ وقد وفرت هذه الدراسات بعض الأدلة الأولية على العمالة، ولكن لا توجد حتى الآن إلا أدلة قليلة على نقل التكنولوجيا، نظراً لطبيعة هذه الظاهرة الحديثة. وأخيراً أكدت المتحدثة للمندوبين أن الاستثمار الأجنبي المباشر من الجنوب إلى الجنوب مسألة تم الأونكتاد وسوف يواصل دراستها.

#### اجتماع الخبراء المعني بالاستثمار الأجنبي المباشر في الموارد الطبيعية

٥٢- قال رئيس اجتماع الخبراء المعني بالاستثمار الأجنبي المباشر في الموارد الطبيعية، الذي عقد في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، أن ذلك الاجتماع قد كان مناسبة جاءت في حينها لأن المسائل ذات الصلة بالعرض والطلب في مجال الموارد الطبيعية تحتل مكان الصدارة على جدول الأعمال الدولي. وناقش الاجتماع دور وعمليات الشركات عبر الوطنية مع التركيز بشكل خاص على أهمية الشركات التي تملكها الدولة. وقد تطرق الاجتماع لكيفية تأثير مشاركة الشركات عبر الوطنية في التنمية، بما في ذلك إقامة الروابط المحلية، ومدى أهمية الإطار القانوني والمؤسسي بالنسبة للبلدان، والحاجة في ذلك السياق، إلى تحسين الإدارة والشفافية. ونظر الخبراء أيضاً في انتهاكات حقوق الإنسان والخطوات المتخذة على الصعيد الدولي لتأمين امتثال الشركات للمعايير والإجراءات المتفق عليها للنهوض بالمنافع بالنسبة للبلدان النامية أو تعزيزها. وأكد الخبراء على أهمية المساعدة التقنية والدور الذي يمكن أن يؤديه الأونكتاد في مساعدة البلدان النامية صاحبة الموارد الطبيعية في تنفيذ ورصد السياسات الملائمة. وقد أوصوا بأن تهدف المساعدة التقنية أيضاً إلى تحسين الإطار التنظيمي والقدرات المؤسسية لتمكين البلدان من زيادة استفادتها من الصناعات الاستخراجية. والمساعدة التقنية لازمة أيضاً لتعزيز قدرة البلدان النامية على التفاوض مع الشركات عبر الوطنية. ولا بد من القيام بمزيد تحليل السياسات العامة لتشجيع التصنيع، وتحسين المخططات الضريبية، وتطوير بيانات الدراسات الاستقصائية الجيولوجية لاجتذاب المستثمرين وتشجيع المبادرات الدولية. وأخيراً أوصى الخبراء بالمزيد من استكشاف نطاق التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

## اجتماع الخبراء المعني ببناء القدرات الإنتاجية

٥٣- لاحظت اللجنة أن اجتماع الخبراء قد ركز على تطوير القدرات الإنتاجية واستخدامها الفعال. واتفق الخبراء على ضرورة أن يكون ذلك في صميم السياسات الوطنية والدولية الرامية إلى تعزيز النمو الاقتصادي المستدام، وتكوين الثروات والحد من الفقر في البلدان النامية. وفي ضوء القضايا التي أبرزها الخبراء، تم تشجيع الحكومات والشركاء الإنمائيين على تحسين نوعية وشكل المعونة وكيفية إدارتها حتى تستفيد البلدان النامية من المزايا أقصى ما يمكن عبر مبادرة "المعونة مقابل التجارة"؛ وعلى إحداث حلقة إيجابية تجمع بين التجارة وتطوير القدرات المحلية؛ وتعزيز المؤسسات المحلية من أجل دعم برامج القدرة على العرض. وحث الخبراء الأونكتاد أيضاً على مواصلة تقديم الخدمات الاستشارية والاستعراضات القطرية لسياسات الاستثمار، مع تحديد أفضل الممارسات والتدابير التيسيرية التي تزيد مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر؛ وعلى التعاون مع الشركاء الإنمائيين في إطار مبادرة "المعونة مقابل التجارة"؛ ودمج الاستثمار وتطوير المشاريع بوصفهما عنصرين رئيسيين؛ وتحسين آليات التعاون بين بلدان الجنوب في مجال الاستثمار وتطوير المشاريع؛ وتنفيذ مشاريع المساعدة التقنية الخمسة التي أعدها لأفريقيا برنامج التأمين الخاص بالأونكتاد.

٥٤- وسلط وفد الضوء على نتائج عمل فرقة العمل المعنية بالمعونة مقابل التجارة في منظمة التجارة العالمية. وأكدت مداورات تلك الهيئة الحاجة إلى تحسين قدرة البلدان النامية على المنافسة في الأسواق العالمية وإلى تحديد الثغرات التي توجد خارج نطاق الوصول إلى الأسواق. وأما نطاق المعونة مقابل التجارة فينبغي له أن يكون واسع النطاق وشاملاً لتدابير ترمي إلى تعزيز جانب الطلب على الصعيد الوطني ودعم هئية مناخ إيجابي للأعمال التجارية والاستثمار، والسياسات التجارية، والهياكل الأساسية للتجارة وتنمية القطاع الخاص، وبناء القدرات، والتكامل الإقليمي. وختاماً، ينبغي للأونكتاد أن يشارك في الجهود الرامية إلى وضع خارطة طريق لتنفيذ مبادرة المعونة مقابل التجارة.

## تقرير اجتماع الخبراء المخصص للدعوة إلى تطبيق السياسة العامة

٥٥- بعد عرض البند ٣، أعطى الرئيس الكلمة إلى المديرية التنفيذية لسلطة الاستثمار الأوغندية بصفتها رئيسة اجتماع الخبراء المخصص الذي هو موضوع المناقشة.

٥٦- وأشارت المتكلمة إلى أن ما يزيد على ١٣٠ خبيراً في شؤون الدعوة، ومروحي الاستثمار، والمسؤولين في القطاع العام، وممثلي القطاع الخاص، وموظفي المنظمات الدولية وأفراد المجتمع المدني قد تبادلوا التجارب والآفاق في إطار الجهود الرامية إلى بيان التحديات المشتركة والتوصل إلى أفضل الممارسات. وقد استفاد الاجتماع من الدروس المستخلصة من أنشطة المساعدة التقنية التي يضطلع بها الأونكتاد في مجال الدعوة إلى تطبيق السياسة العامة، والتي شملت ثلاث حلقات عمل إقليمية في أفريقيا، وآسيا، وأمريكا اللاتينية أعدت لحفز وتحسين الدعوة التي تقوم بها وكالات تشجيع الاستثمار إلى تطبيق السياسة العامة. وقد ساهم المشاركون الذين قدموا من ٤٥ بلداً و٢٥ منظمة مساهمة غنية بالخبرة في يومي العروض والنقاشات التفاعلية. ونشأ عن تلك المناقشات نطاق واسع من المبادئ التوجيهية والتوصيات القابلة للتنفيذ، التي قد تستخدمها وكالات تشجيع الاستثمار كي تصبح أكثر فعالية في الدعوة إلى تطبيق السياسة العامة.

٥٧- وأشارت إلى أن الدعوة إلى تطبيق السياسة العامة ما تزال وظيفة ناشئة بالنسبة لوكالات تشجيع الاستثمار وتحتاج إلى مزيد من الوضوح والنشاط. وذكرت أيضاً الدراسة الاستشارية المقبلة للأونكتاد بشأن هذا الموضوع وكذلك نتائجها وتوصياتها الأولية التي قدمت في وقت سابق من ذلك اليوم ذاته في مؤتمر الرابطة العالمية لوكالات تشجيع الاستثمار الذي عقد بموازاة الاجتماع.

٥٨- واحتتمت المتكلمة كلمتها بالثناء على الجهود التي يبذلها الأونكتاد في ميدان الدعوة إلى تطبيق السياسة العامة وبالتشجيع على مواصلة هذه الجهود.

٥٩- ثم افتتح باب النقاش للإدلاء بالتعليقات، فأعرب مندوب إندونيسيا عن امتنانه للأونكتاد لما قدمه في مجال تشجيع الاستثمار من تدريب للسلك الدبلوماسي لبلده في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ والذي سينظم من جديد في نيسان/أبريل ٢٠٠٧. ولاحظ أهمية التدريب في بلوغ الأهداف الوطنية المتعلقة بالنمو الاقتصادي، وإيجاد فرص العمل، والحد من الفقر. وختاماً، شجع الأونكتاد على مواصلة برامجه التدريبية لفائدة أكبر عدد ممكن من البلدان النامية.

#### الجزء الرفيع المستوى - الاجتماع المشترك للجنة والرابطة العالمية لوكالات تشجيع الاستثمار

٦٠- ركزت الجلسة الرفيعة المستوى المشتركة بين الرابطة العالمية لوكالات تشجيع الاستثمار ولجنة الأونكتاد للاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية المتصلة بذلك على مصادر الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة ودور الاقتصادات الناشئة. وأشار رئيس الرابطة إلى التنافس الشرس على الاستثمار الأجنبي المباشر بين البلدان، وقال إن تشجيع الاستثمار أصبح تجارة هامة في حد ذاته. ولذلك فإن مهمة الرابطة الرئيسية هي تعزيز بناء قدرات وكالات تشجيع الاستثمار، لا سيما من خلال الربط الشبكي وتبادل أفضل الممارسات. وطبيعة الاستثمار العصري المتعددة الأبعاد، ودور الاقتصادات الناشئة المتزايد باطراد، يتطلبان تعاوناً أكثر نشاطاً بين الرابطة والأونكتاد في استدامة نمو الاستثمار العالمي.

٦١- وأثنى رئيس وزراء المغرب على الوكالة ووكالات تشجيع الاستثمار لما تبذله من جهود لجعل العالم قرية تسودها الطمأنينة والازدهار، ولمساهمتها في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وبعد أن أشار إلى أوجه التفاوت الشديد بين مختلف مناطق العالم، وجه النظر إلى الأبعاد القطاعية والجغرافية الجديدة للاستثمار العالمي، بما في ذلك التعاون في مجال الاستثمار فيما بين بلدان الجنوب وتزايد تدفق الاستثمار من البلدان النامية. وقال إن استمرار نمو الاستثمار يتوقف على الوفاء بعدد من الشروط المسبقة، بما في ذلك إزالة التدابير الحمائية، وتحرير المنافسة، وتحسين الإدارة، وتعزيز المؤسسات، وتحديث الهياكل الأساسية، والتفاعل الأمثل بين التجارة والاستثمار. وأضاف قائلاً إن المغرب يهدف إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي، وأن الإصلاحات الاقتصادية والسياسية الحيوية الجارية في البلاد تسهم في تلك العملية. والمغرب طرف في الشراكة الأوروبية - المتوسطية وفي سياسة الجوار الأوروبية، ويؤدي أيضاً دوراً نشطاً في مختلف مخططات التعاون الاقتصادي فيما بين بلدان الجنوب على أساس متعدد الأطراف وثنائي، بما في ذلك التعاون مع البلدان النامية في البحر الأبيض المتوسط وفي الشرق الأوسط. ويولي المغرب قدراً كبيراً من الاهتمام للتعاون في مجالي التجارة والاستثمار مع البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، وكذلك لدعم الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، فضلاً عن التعاون مع البلدان العربية. والمغرب الذي يدعم أنشطة الرابطة العالمية لوكالات تشجيع الاستثمار دعماً كاملاً يرحب بتعزيز عمل تلك المنظمة في أفريقيا وفي العالم العربي.

٦٢- وأعرب الأمين العام للأونكتاد عن ارتياحه لكون الجلسات الرفيعة المستوى المشتركة بين لجنة الاستثمار ومؤتمر الاستثمار العالمي للرابطة العالمية لوكالات تشجيع الاستثمار قد أصبحت جلسات منتظمة. وأقر بأن مسألة الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الاقتصادات الناشئة له أهمية خاصة، ذلك أنه يدل على الدور المتغير للبلدان النامية في الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي وفي نظام الإنتاج الدولي. فالاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من بلدان الجنوب، الذي مثل في عام ٢٠٠٥ نسبة ١٧ في المائة من التدفقات الخارجية في العالم، مقابل ٥ في المائة فقط في عام ١٩٩٠، يفتح مصادر جديدة للتمويل والتكنولوجيا وإدارة المعارف الفنية، التي هي مكونات حيوية للتنمية الاقتصادية. وللإستثمار الأجنبي المباشر فيما بين بلدان الجنوب ميزات عدة تميزه على الإستثمار بين بلدان الشمال والجنوب، منها الكثير من النقاط المشتركة القائمة في أحيان كثيرة بين التكنولوجيات وأنماط الأعمال التجارية للشركات عبر الوطنية في البلدان النامية. وذلك يعزز نطاق الروابط والآثار غير المباشرة في مجال التكنولوجيا. وأما مصادر الإستثمار الأجنبي المباشر الجديدة فتتطلب الاهتمام بما من قَبْلُ صانعي السياسات ومشجعي الإستثمار وتستلزم تبادلًا للآراء وتقاسمًا للخبرات بشكل أكثر نشاطًا. وللأونكتاد والرابطة وغيرهما من المنظمات الدولية دور رئيسي في ذلك السياق يؤدي من خلال توفير التحليل والمساعدة التقنية وتوفير محفل للنقاش ولبناء توافق الآراء. وذكر في الختام أن الرابطة عقدت اثنين من مؤتمرها الإستثمارية بموازاة اجتماعات الأونكتاد التي تعقد كل أربع سنوات، ودعا الرابطة إلى النظر في عقد مؤتمرها الإستثماري السنوي المقبل بأكرا في عام ٢٠٠٨ بموازاة مع الأونكتاد الثاني عشر.

٦٣- وأكد نائب وزير التجارة في الصين على أن الرابطة قد قامت منذ تأسيسها في عام ١٩٩٥ بدور الجسر للتواصل والتعاون والتنمية المشتركة بين الوكالات الأعضاء، وشكر الأونكتاد والرابطة وسائر وكالات تشجيع الاستثمار على دعمها لجهود تشجيع الاستثمار في الصين. ومنذ أن بدأت الصين في عام ١٩٧٨ عملية الإصلاح والانفتاح، ظل اقتصادها يتطور بسرعة وتحسنت مستويات معيشة الشعب الصيني بشكل ملحوظ. وبعد مرور ٢٨ عامًا على الانفتاح، أصبح الاقتصاد الصيني اليوم مندمجًا اندماجًا عميقًا في الاقتصاد العالمي في سياق التنمية المجدية للجميع والعائدة بالنفع المتبادل مع غيرها من البلدان. وقد عجل انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية وتيرة إصلاحها وانفتاحها. وقد اتبعت الصين بأمانة قواعد منظمة التجارة العالمية، ووفت وفاءً كاملاً بالتزاماتها وواجباتها في إطار منظمة التجارة العالمية، وكيفت بنشاط سياستها للتجارة الخارجية، واعتمدت باستمرار على اقتصادها السوقي وعززت حماية حقوق الملكية الفكرية.

٦٤- وأضاف قائلاً إن اجتذاب الإستثمار الأجنبي المباشر عنصر هام في سياسة الدولة الأساسية القائمة على الانفتاح. وقد اجتذبت الصين استثماراً أجنبياً مباشراً تجاوز في مجموعه ٧٠٠ مليار دولار واحتلت المرتبة الأولى في ترتيب البلدان النامية على مدى ١٦ سنة متتالية. ومن خلال الإستثمار الأجنبي المباشر اجتذبت الصين قدرًا كبيراً من التكنولوجيا المتطورة، والكفاءات، والاستثمار، والخبرة الإدارية، وأساليب التسويق، وآليات المنافسة الدولية، فضلاً عن القواعد والمعايير الدولية. وبنمو الطلب المحلي بدأت الصين تتحول بسرعة إلى ثالث أكبر مستورد في العالم، فنشأ المزيد من فرص التصنيع وفرص العمل للعديد من الشركاء التجاريين. وفيما عززت حكومة الصين الإستثمار الوارد، شجعت الإستثمار الأجنبي المباشر الصادر. وبلغ إجمالي استثمارات البلاد في الخارج (باستثناء الإستثمار في القطاع المالي) ٧٣ مليار دولار؛ وبلغت الإستثمارات في عام ٢٠٠٦ وحده ١٦,١ مليار دولار، فاحتلت الصين بذلك المرتبة الثالثة عشرة عالمياً. والصين الآن هي رابع أكبر اقتصاد في العالم، وسوف تواصل تنفيذ عدد من التدابير لإدامة النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية، بما في ذلك مواصلة تحسين مناخ الإستثمار.

٦٥ - وقال رئيس مجموعة الاستثمار الشرقية الأولى، في هونغ كونغ (الصين)، في كلمته الرئيسية، إن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي لم يعد يسير في اتجاه واحد. فالعديد من الشركات في الاقتصادات الناشئة آخذة في التحول إلى شركات منتجة لمنتجات منخفضة التكلفة وذات أسماء دولية ناشئة. وبعد تأكيد وجود حالات فردية من الحماية في مجال الاستثمار، رأى أن هذه الظاهرة تعزى إلى حد ما إلى قلة فهم الفوارق بين الثقافات في صفوف المستثمرين وقواعد اللعبة المحلية. ودعا جميع الأطراف إلى الالتزام بالحفاظ على الأسواق المفتوحة وتعزيزها. وقال إن خلق تحالفات وشراكات استراتيجية قد يسهم في تعزيز قدرة الشركات في الاقتصادات الناشئة. كما أنه يمكن أيضاً استخدام القدر الهائل من السيولة المتوفرة في بعض البلدان النامية في مشاريع استثمارية كبرى في بلدان نامية أخرى. بمشاركة أصحاب المصلحة من البلدان المتقدمة والنامية. ونظر إلى التزايد المستمر في المنافسة على الاستثمار الأجنبي المباشر وفي طابعه العالمي، فإن القدرة على إضافة القيمة عالمياً تصبح مهمة أهمية كبيرة. والبعد الجديد للاستثمار الأجنبي المباشر ترتبط أيضاً بإسهامه في تحسين إدارة الشركات والمسؤولية الاجتماعية للشركات.

## الفصل الرابع

### اتفاقات الاستثمار الدولية وبعدها الإنمائي

(البند ٤ من جدول الأعمال)

٦٦- لأغراض النظر في هذا البند، كانت الوثيقة التالية معروضة على اللجنة:

"وضع القواعد في مجال الاستثمار الدولي: الاتجاهات والقضايا الناشئة والآثار. مذكرة من إعداد أمانة الأونكتاد" (TD/B/COM.2/73).

#### موجز الرئيس

٦٧- ذكر مدير شعبة الاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المشاريع في ملاحظاته الافتتاحية أن تطور نظام قواعد الاستثمار الدولية هو عملية دينامية تثير تحديات جديدة أمام البلدان في مطلع القرن الحادي والعشرين. ومن هذه التحديات قضايا تماسك السياسات العامة، والتوازن بين القطاع الخاص والقطاع العام في المسائل المتصلة باتفاقات الاستثمار الدولية، والبعد الإنمائي، والغرض في جميع هذه القضايا هو ضمان احتفاظ البلدان النامية بقدر كاف من الاستقلال في تنظيم الأمور في هذا المجال لبلوغ أهدافها في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية. والغرض الرئيسي من الاجتماع هو إجراء مناقشة لما يمكن فعله لتحقيق المزيد من توافق الآراء المتعدد الأطراف بشأن تلك القضايا الأساسية من قضايا اتفاقات الاستثمار الدولية. وما لم يُبذل ذلك الجهد، ينشأ خطر تحول النظام إلى خليط من القواعد المتباينة الذي تتناقص الشفافية فيه وتزايد الصعوبة التي تواجه البلدان النامية في مواجهة ذلك، خاصة أنها تواجه قيوداً على طاقتها.

٦٨- أما رئيس قسم الترتيبات الدولية بشعبة الاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المشاريع فقد أوضح تلك الاعتبارات بمزيد من التفصيل. فقد استعرض استعراضاً عاماً آخر الاتجاهات في وضع القواعد الدولية للاستثمار، وسماها الرئيسية، ودور الأونكتاد باعتباره "وكالة للدعم". وإذ أشار إلى استمرار النمو والتعقيد في اتفاقات الاستثمار الدولية، والدور المتزايد للبلدان النامية في إبرام المعاهدات، والزيادة في عدد النزاعات بين المستثمرين والدول، وصف الحالة الراهنة لعالم اتفاقات الاستثمار الدولية بأنه شديد التجزؤ، ومتعدد المستويات والجوانب، ويتسم بالابتكار، والوحدة في وسطه والتباين المتزايد في أطرافه. وقال بضرورة تعزيز قدرات البلدان النامية على معالجة القضايا البنوية الناشئة عن التعقيد المتزايد في عالم الاتفاقات الثنائية الدولية. وإضافة إلى الأركان الرئيسية القائمة لأعمال الأونكتاد المتصلة باتفاقات الاستثمار الدولية (وهي رصد الاتجاهات، وتحليل القضايا والآثار الإنمائية، وتقديم المساعدة التقنية، وتوفير منبر لتبادل التجارب والتوصل إلى توافق في الآراء)، يمكن النظر في إمكانيات زيادة التنسيق والاعتماد على النهج الجماعية إزاء تلك القضايا، أي إنشاء فريق خبراء دائم يُعنى بالمسائل المتصلة باتفاقات الاستثمار الدولية. وهذا الفريق يمكنه أن يعزز على نحو بارز فهم القضايا ذات الصلة، وأن يعزز توافق الآراء المتعدد الأطراف بشأن قضايا رئيسية من قضايا اتفاقات الاستثمار الدولية. ويمكن أن تشمل مهام الفريق رصد ودراسة عالم اتفاقات الاستثمار الدولية الآخذ بالتوسع، بما في ذلك الفقه القانوني الناشئ عن منازعات الاستثمار؛ والسعي إلى التوصل إلى مزيد من توافق الآراء عن طريق تحديد القضايا المشتركة الأساسية التي تستند إلى أوجه التشابه في اتفاقات الاستثمار الدولية، على أن يؤخذ في الاعتبار تنوع نظام هذه الاتفاقات؛ وتحليل الآثار التي تترتب على المشاكل الملازمة للنظام وهي مشاكل عدم التجانس في اتفاقات الاستثمار الدولية، بما في ذلك التعارض البنوي فيها؛

والمناداة بحلول عملية للمشاكل البنوية القائمة والناشئة؛ وإيلاء اهتمام خاص للبعد الإنمائي لتلك القضايا بغية تيسير التعاون المتعدد الأطراف. وترى أمانة الأونكتاد أن هذا الجهد يمكن أن يساعد مساعدة هائلة في ضمان سير نظام قواعد الاستثمار الدولية الحالي سيراً أكثر فعالية وكفاءة وفي تعزيز النمو والتنمية. وهذا يمكن أن يزيد تدريجياً من الوضوح والاستقرار في العلاقات الاستثمارية، وأن يحسّن الانسجام بين القواعد، وأن يكون بمثابة مرجع أساسي في وضع قوانين الاستثمار الدولية على جميع المستويات، وأن يضمن تمكن جميع البلدان، بغض النظر عن مستواها الإنمائي، من المشاركة على قدم المساواة مع غيرها في هذه العملية.

٦٩- وبعد ذلك تحدث ثلاثة أعضاء في فريق المناقشة فألقوا مزيداً من الضوء على اتجاهات وسمات اتفاقات الاستثمار الدولية وما تنطوي عليه من آثار بالنسبة إلى البلدان النامية وللطريق إلى أمام.

٧٠- قالت العضو الأول في فريق المناقشة إن البلدان الأفريقية تُعتبر مشاركة نشطة في تطوير عالم اتفاقات الاستثمار الدولية على المستويين الثنائي والإقليمي. فقد صاحب انتشار اتفاقات الاستثمار الدولية في أفريقيا زيادة في عدد المنازعات بين المستثمرين والدول، مما شكّل عبئاً مالياً ثقيلاً على كاهل البلدان النامية الأفريقية. وعلاوة على ذلك، تفتقر تلك البلدان إلى المعرفة اللازمة للتعامل على النحو المناسب مع المسائل المعقدة المتصلة بالمفاوضات المتعلقة باتفاقات الاستثمار الدولية وتنفيذها. وهذا بدوره قد يقوّض قدرة البلدان النامية على المشاركة في النظام، وأن يحول دون اندماجها في الاقتصاد العالمي. وإذ أعربت عن تقديرها لما يقوم به الأونكتاد من أعمال في مجال اتفاقات الاستثمار الدولية، شددت على ضرورة استكشاف المزيد مما يمكن القيام به لتبسيط الخليط غير المنسجم من اتفاقات الاستثمار الدولية الحالية، وضرورة معالجة قضايا التماسك في السياسات العامة. ورحبت باقتراح إنشاء فريق خبراء دائم يعنى باتفاقات الاستثمار الدولية والتنمية، هذا الفريق الذي من شأنه أن يتجاوز المستوى الحالي للمساعدة التقنية. وهذا الفريق يتسم بسمتين رئيسيتين هما: توفير مكان للتعلم الجماعي والتمكين من إجراء مناقشة تفاعلية بين الحكومات وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة. وفي هذا الصدد، اعتبرت الأونكتاد المكان "الطبيعي" لمبادرة من هذا النوع. أما الفريق المقترح إنشاؤه فيعتبر خطوة رئيسية في اتجاه بلوغ الأهداف الإنمائية للبلدان الأفريقية فيما يتعلق بشبكة اتفاقات الاستثمار الدولية.

٧١- وأما المتحدث الثاني من فريق المناقشة فقدم استعراضاً للتحديات التي تواجه جنوب أفريقيا في المفاوضات بشأن اتفاقات الاستثمار الدولية. وأوضح الخلفية التاريخية لاتفاقات الاستثمار الدولية لجنوب أفريقيا والمبرر السياسي للقرار الذي اتخذته الحكومة في عام ٢٠٠١ بتعليق المفاوضات المتعلقة بمعاهدات الاستثمار الثنائية مع البلدان المصدرة لرأس المال وتعليق عملية المصادقة، أي الخلل الذي تراه الحكومة بين حقوق المستثمرين وحقوق البلد المضيف. وفيما تتحول جنوب أفريقيا إلى بلد مصدر لرأس المال، تشهد بعملية تنقيح لنموذجها لمعاهدة الاستثمار الثنائية. وأوضح الخبر بعد ذلك بعض السمات الرئيسية للنموذج الجديد وهي: تعريف "الاستثمار" تعريفاً يستبعد حوافز الاستثمار والشركات الوهمية، وتعديل بند المعاملة الوطنية تعديلاً يجعلها تتفق وسياسات التمكين الاقتصادي للسود. وذكر المتكلم أيضاً أن جنوب أفريقيا تقوم حالياً بإعادة النظر في معنى ومضامين نصوص رئيسية أخرى من نصوص اتفاقات الاستثمار الدولية مثل المعاملة التزيهة والعادلة، والتدابير التي تكون بمثابة مصادرة، وحرية نقل الأموال، وأحكام تسوية المنازعات (مسألة المطالبات غير الموضوعية). وأثنى على النهج الذي يتبعه الأونكتاد إزاء إنشاء فريق خبراء دائم يوفر للبلدان النامية منبراً يُعترف فيه على نحو مناسب بمصالح تلك البلدان في وضع قواعد الاستثمار.

٧٢- ركز العضو الثالث في فريق المناقشة على الطريق إلى أمام، أي على كيفية تحسين القدرة على مواجهة التحديات القائمة وكيفية السير قدماً في اتجاه التوصل إلى مزيد من توافق الآراء الدولي. وأشار إلى اجتماع مخصص تناول تلك القضايا هو "اجتماع الخبراء المخصص المعني بالقضايا المتصلة بوضع القواعد الدولية للاستثمار: مراجعة الوضع الراهن والتحديات والطريق إلى أمام"، هذا الاجتماع الذي عُقد في ١٢ آذار/مارس ٢٠٠٧. وقد حُدِّدَت التحديات التالية في الاجتماع: غياب الانسجام عن مجموع اتفاقات الاستثمار الدولية وما ينجم عن ذلك من صعوبات في تحديد بنية منظمة؛ والتباين في الفقه القانوني تبايناً ناشئاً عن اللامركزية في نظام تسوية المنازعات وضرورة تجنب المنازعات؛ ومجال السياسة العامة وحق البلدان في تنظيم الاستثمار؛ وخيار اتفاقات الاستثمار الدولية محدودة عدد الأطراف. وعلى ضوء هذه التحديات يظهر أن المحافظة على النظام الحالي ليس خياراً عملياً. وفيما يتعلق بصيغ إنشاء منبر للسياسة العامة، وبالنظر إلى الصعوبات التي تواجهها منظمات أخرى، فإن التوصل إلى توافق في الآراء يُعتبر ضرورياً. وحُدِّدَت في هذا الصدد أربع قضايا باعتبارها قضايا حاسمة في بلوغ توافق في الآراء بشأن إنشاء فريق خبراء هي: تمثيل مناسب لجميع الجهات صاحبة المصلحة (بمجموع المصالح والخبرة الفنية)؛ وبعُدُّ عقوبي واسع من حيث القضايا (وبخاصة البعد الاجتماعي)؛ والدعم المؤسسي المناسب؛ والحاجة إلى هيئة تتسم بالشفافية (الانفتاح والتفاعل).

٧٣- أما المناقشة التي تلت حديث العضو الأخير فقد ركزت على الشواغل والتحديات التي تواجه البلدان النامية في صدد التعقيد المتزايد لشبكة اتفاقات الاستثمار الدولية. وفي الوقت ذاته، ركزت المناقشة على فوائد اتفاقات الاستثمار الدولية باعتبارها أدوات هامة لحماية الاستثمار، وبناء الثقة، والتعاون بين البلدان.

٧٤- والتحديات الناشئة عن تزايد عدد اتفاقات الاستثمار الدولية وتنوعها تجعل من الصعب صعوبة أكبر على البلدان أن تحافظ على تماسك شبكة اتفاقاتها للاستثمار الدولي. وفي الوقت ذاته، يُضيف اختلاف التفسيرات للمبدأ الواحد في اتفاقات الاستثمار الدولية (مثل مبدأ المعاملة التزيهة والعادلة) بلبلة على البلبلة القائمة. وذكر مندوبون ضرورة تعزيز البعد الإنمائي لاتفاقات الاستثمار الدولية، وإقامة توازن بين شواغل القطاعين الخاص والعام. وفي هذا الصدد، أثار العديد من المندوبين مسألة الخلل القائم في المفاوضات بين البلدان المصدرة لرأس المال والبلدان المستوردة له. وأكد مندوبون من البلدان النامية من جديد شواغلهم إزاء الفهم غير الكافي لمفاهيم أساسية في اتفاقات الاستثمار الدولية. وفي هذا الصدد، ذُكِرَ وجوب أن تشمل أنشطة التدريب التي يضطلع بها الأونكتاد الحكومات المحلية. وطلب بعض المندوبين إلى الأونكتاد أن يلقي الضوء على أثر اتفاقات الاستثمار الدولية وانفتاح نظام الاستثمار في اجتذاب تدفقات الاستثمار.

٧٥- ومواجهة هذه التحديات، تقتضي تحسين قدرة وفهم البلدان النامية وتعزيز النظام القائم وذلك بالسعي إلى التوصل إلى توافق في الآراء على المستوى المتعدد الأطراف. وفي هذا الصدد، رحب معظم الوفود باقتراح إنشاء فريق خبراء دائم يكون بمثابة منبر ممكن لتحسين الفهم، وتبادل الخبرات، والمساعدة في إعادة إطلاق المناقشة الدولية بشأن قضايا الاستثمار.

٧٦- وأعرب مندوبون عن تقديرهم للجهود التي تبذلها الأمانة في بحوث وتحليلات السياسة العامة وفي مجال المساعدة التقنية، فذكروا أنشطة بعينها جرت في بلدانهم. وأكدوا أن الأونكتاد يُعتبر مصدراً هاماً للمعلومات المتعلقة باتفاقات الاستثمار الدولية وأنه يتمتع بالكفاءة والخبرة الفنية اللازمين لتقديم المساعدة إلى البلدان النامية.

٧٧- وأعربت إحدى مجموعات البلدان عن الرأي القائل بوجوب المزيد من التفكير الدقيق في أمر ولاية فريق الخبراء الدائم الممكنة وتكوينه. وقالت إنه لا ينبغي اتخاذ القرار النهائي بإنشاء فريق خبراء يُعنى بالمسائل المتصلة باتفاقات الاستثمار الدولية إلا في إطار الأونكتاد الثاني عشر.

٧٨- وفي الختام، تكلم رئيس قسم الترتيبات الدولية بالشعبة فحدد ثلاثة تحديات رئيسية تواجه البلدان، وبخاصة البلدان النامية. فهناك أولاً تحديات بنوية ناشئة عن تزايد عدد اتفاقات الاستثمار الدولية وتنوعها مما يزيد الصعوبات في وجه البلدان عندما تحاول المحافظة على التماسك في شبكة اتفاقات الاستثمار الدولية لديها. ومن الضروري كذلك الموازنة بين مصالح المستثمر والشواغل العامة، وإيلاء اهتمام كاف للبعد الإنمائي لاتفاقات الاستثمار الدولية. أما التحدي الثاني فيتصل بالقيود التي تواجه القدرات. فتزايد التعقيد في اتفاقات الاستثمار الدولية يمكن أن يقوض تماماً قدرة البلدان النامية على المشاركة مشاركة كاملة في وضع القواعد لاتفاقات الاستثمار الدولية. أما انتشار المنازعات بين المستثمرين والدول، والإدارة المناسبة لهذه المنازعات، واستراتيجيات تجنب نشوئها فقد ذكرت باعتبارها التحدي الثالث. ولذلك فإنه من الضروري أن يواصل الأونكتاد ما يقوم به حالياً من تقديم المساعدة التقنية وتحليل السياسات العامة. وعلى ضوء هذه الخلفية، طلب رئيس قسم الترتيبات الدولية مواصلة الدعم المالي. وختم كلمته بالدعوة إلى النظر في إنشاء فريق خبراء دائم يُعنى بقضايا تتصل باتفاقات الاستثمار الدولية يكون منبراً مشتركاً للسياسات العامة غرضه التعلم الجماعي من أجل تحسين فهم المسائل الرئيسية في اتفاقات الاستثمار الدولية، والتوصل إلى توافق في الآراء على الصعيد الدولي.

## الفصل الخامس

### عمليات استعراض سياسة الاستثمار: تبادل الخبرات الوطنية (البند ٥ من جدول الأعمال)

٧٩- لأغراض النظر في هذا البند، كانت الوثائق التالية معروضة على اللجنة:

"موجز تنفيذي لاستعراض سياسة الاستثمار في المغرب" (TD/B/COM.2/76)؛

"politique de l'investissement du Maroc Examen de la" (استعراض سياسة الاستثمار في المغرب)؛  
"استعراض سياسة الاستثمار في زامبيا" (UNCTAD/ITE/IPC/2006/14)؛

"تقرير بشأن تنفيذ استعراض سياسة الاستثمار في أوغندا" (TD/B/COM.2/75)؛

"تقرير بشأن تنفيذ استعراض سياسة الاستثمار في أوغندا - تذييلات" (TD/B/COM.2/75/Add.1).

### استعراض سياسة الاستثمار في المغرب

#### موجز الرئيس

٨٠- نُظر في استعراض سياسة الاستثمار في المغرب في ٩ آذار/مارس ٢٠٠٧. وبدأت أمانة الأونكتاد بتوجيه الشكر إلى المغرب على أدائه المثالي من حيث تعزيز الاستثمار، مشددة على أنه أصبح من أكثر الوجهات جذباً للاستثمار في أفريقيا. ثم أوضحت الأمانة السمات الرئيسية للاستعراض، الذي يصف الجهود المبذولة في مجال سياسة الاستثمار إضافة إلى ضرورة تنويع تدفقات الاستثمار بهدف جعلها أقل تقلباً وأكثر استدامة. ثم عرضت الأمانة بإيجاز التوصيات الرئيسية في الاستعراض وهي: تحديث الإطار القانوني والمؤسسي للاستثمار (صياغة قوانين للاستثمار والضرائب والتجارة)؛ وإنشاء وكالة وطنية لتشجيع الاستثمار؛ ووضع استراتيجيات لتعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر واحتذابه إلى القطاعات التي يحددها "مخطط الإقلاع"؛ وتعزيز نظام الابتكار الوطني من أجل اجتذاب الاستثمارات في القطاعات العالية قيمتها المضافة. وختاماً، أشارت الأمانة إلى أن توصيات الاستعراض متسقة مع السياسة الإنمائية للمغرب.

٨١- وشكر رئيس الوزراء المغربي في ملاحظاته الاستهلالية أمانة الأونكتاد على النوعية الممتازة للاستعراض وشدد على أهمية التوصيات بالنسبة لبلده. ثم أوضح مزايا سياسة تعزيز الاستثمار، التي ترمي إلى تحديث الهياكل الأساسية والإطار الاستثماري، وتحديد القطاعات ذات الأولوية للبلد وإصلاح النظام التعليمي. وشدد أيضاً على مدى أهمية المشاركة بالنسبة للمغرب في اتفاقات التجارة الحرة الإقليمية التي تساعد على اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر. وختاماً، أشار إلى أن بلده مستعد لتنفيذ توصيات الاستعراض بمساعدة الأونكتاد والشركاء الإنمائيين.

٨٢- ولاحظت الوفود ككل جودة استعراض سياسة الاستثمار من المنظور التحليلي ومنظور التوقعات، مؤكدة وجاهة التوصيات العملية الواردة في الاستعراض. ورحبت الوفود بكون مقترحات الأونكتاد تتفق والحالة الراهنة في المغرب، البلد الذي هو الآن بصدد تحقيق نتائج ملموسة ومشجعة في مجال اجتذاب الاستثمارات، بفضل الإصلاحات الشجاعة التي قام بها. وشددت الوفود جميعها أيضاً على أهمية التوصيات الواردة في التقرير من أجل استدامة هذا الزخم،

لا سيما عبر التحسين المستمر لإطار الاستثمار. وختاماً، أكدت الوفود أهمية اتفاقات التجارة الحرة الإقليمية بوصفها أداة لتعزيز الاستثمار الفعال، لا سيما فيما يخص العلاقات بين المغرب والاتحاد الأوروبي إضافة إلى العلاقات بين بلدان الجنوب.

٨٣- وأعربت وفود عديدة عن تقديرها للأولوية العالمية المعطاة للإطار القانوني والمؤسسي للاستثمار، الذي لا يتطلب تحسينه المستمر إجراء إصلاحات قانونية بحتة فحسب بل يقتضي أيضاً اتباع نهج ابتكاري شامل يتضمن التدريب والبحث والتطوير.

٨٤- ولاحظت وفود عديدة أيضاً أن التدابير المقترحة ترمي إلى تعزيز الروابط بين الحكومة والمستثمرين في القطاع الخاص، وبالتالي تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص. وفي ذلك الصدد، شددت الوفود على ضرورة إنشاء وكالة وطنية لتشجيع الاستثمار مستقلة في تمويلها وتسييرها.

٨٥- وأعرب ممثل الاتحاد الأوروبي عن أمله في أن تنفذ التدابير المقترحة في خطة العمل مجتمعة، وأكد الترابط بينها. ورحب الاتحاد الأوروبي بالإصلاحات التي أجراها المغرب مؤكداً أهمية التحديات الباقية (النظام الضريبي، المنافسة، والملكية الفكرية، وما إلى ذلك). وفي ذلك المجال، قال إن الاتحاد الأوروبي مستعد لدراسة التوصيات الواردة في التقرير ومساعدة الحكومة المغربية في تحديث الإطار القانوني والمؤسسي للاستثمار.

٨٦- وشدد بعض الوفود على ضرورة إتاحة مزيد من الأمن لنظام الاختصاص القضائي فيما يتعلق بالجهود الرامية إلى تحرير الاستثمار الأجنبي المباشر، لا سيما من الناحية الضريبية. وفي هذا المجال، أشار وفد إلى أن إجراء تخفيضات ضريبية منتظمة لإيرادات الشركات والأفراد ليس أمراً ضرورياً لاجتذاب الاستثمارات.

٨٧- ولاحظ ممثلون عن القطاع الخاص أن استعراض سياسة الاستثمار يظهر عموماً مصادر قلق المستثمرين وأن من المؤكد أن تنفيذ التوصيات الواردة في الاستعراض سيسر الأمور للمستثمرين في المغرب. وأكد الممثلون أيضاً ضرورة إنشاء شبكة من الشركات التي تتعاقد من الباطن عبر الأخذ بسياسة لاجتذاب الاستثمار موجهة إلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. ودعا الممثلون أنفسهم كذلك إلى وضع سياسة استثمار للعالم الريفي. وفي ذلك الصدد، وصف أحد المقاولين في القطاع الخاص المزاي المحتملة للتدابير المقترحة للقطاع الريفي، لا سيما من حيث العمالة، وحث جميع الجهات الفاعلة في القطاع الخاص العاملة في المناطق الريفية على النظر في هذه التدابير.

٨٨- وكان النظر في استعراض سياسة الاستثمار في المغرب مفيداً للغاية. ففي أثناء المناقشات، اتضح أن التوصيات المقترحة تحظى بدعم واسع في أوساط المشاركين، مما أدى إلى تلاق في الآراء. وأعربت الوفود عن أملها في أن تنفذ فعلاً التوصيات الواردة في التقرير، لا سيما التدابير المتعلقة بالإطار القانوني (قانون الاستثمارات) والإطار الضريبي. وأعربت عن أملها أيضاً في أن تتاح المساعدة التقنية لإرشاد الحكومة ومساعدتها في تنفيذ الإصلاحات الاستثمارية وتعزيز قدرتها على الابتكار.

٨٩- وناشد العديد من الوفود المانحين أن يساعدوا الأونكتاد وحكومة المغرب على تنفيذ التوصيات الواردة في استعراض سياسة الاستثمار.

## استعراض سياسة الاستثمار في زامبيا

### موجز الرئيس

٩٠ - عُرض استعراض سياسة الاستثمار في زامبيا، وهو الاستعراض التاسع عشر في سلسلة الاستعراضات، في ١٢ آذار/مارس ٢٠٠٧ بحضور وزير التجارة والصناعة في زامبيا.

٩١ - والبلدان التي أدلت بتعليقات وملاحظات هي الاتحاد الروسي، وأنغولا، باسم المجموعة الأفريقية، وأوغندا، وبنين، وتونس، وجمهورية تنزانيا المتحدة، والسنغال، والصين، واليابان. وشارك ممثل من شركة Dunavant SA أيضاً، بإبداء آرائه بشأن مناخ الاستثمار في زامبيا.

٩٢ - وعرضت الأمانة الاستنتاجات والتوصيات الرئيسية لاستعراض سياسة الاستثمار. ويخلص هذا الاستعراض إلى أن زامبيا تتمتع بإمكانات استثمار ضخمة وسجل الاستقرار السياسي. ويشير الاستعراض إلى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة استجابت لإصلاحات السوق وسياسات الخصخصة لكنها ظلت وثيقة الارتباط بأسعار النحاس. ويقدم استعراض سياسة الاستثمار توصيات في أربعة مجالات رئيسية لتمكين زامبيا من تحقيق زيادة كبيرة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة وتحقيق فوائد إتمائية وهي: معالجة مواطن الضعف الرئيسية التي تشوب إطار الاستثمار، وضمان خدمات بنية أساسية عالية الجودة، وتشجيع اندماج المستثمرين الأجانب في الاقتصاد المحلي، وزيادة الاتساق في مجال تشجيع الاستثمار. وشملت التوصيات الرئيسية اتباع نهج أكثر تكاملاً تجاه الإطار الضريبي، وتبسيط إجراءات منح تراخيص العمل، وإعادة النظر في خصخصة شركة ZESCO، وتعزيز الروابط التجارية وتشغيل وكالة التنمية في زامبيا بالكامل.

٩٣ - وشكر وزير التجارة والصناعة في زامبيا الأونكتاد على استعراض سياسة الاستثمار وتوصياته، وقال إن الاستعراض شكّل دعامة لاستراتيجية الحكومة الرامية إلى جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر وتشجيع التنوع. وأكد التزام الحكومة بمواصلة تنفيذ التوصيات المحددة في استعراض سياسة الاستثمار. وأبلغ الاجتماع بالخطوات التي أُخذت خلال العامين الماضيين لتحسين بيئة الاستثمار، بما في ذلك الخطوات المتخذة في إطار خطة التنمية الوطنية الخامسة ورؤية عام ٢٠٣٠. وقال إن التدابير مكنت زامبيا أيضاً من هئية بيئة اقتصادية مستقرة، بتخفيض التضخم وأسعار الفائدة وتثبيت سعر الصرف.

٩٤ - وفي عام ٢٠٠٦، بدأت الحكومة برنامجاً لتنمية القطاع الخاص، وأنشأت لجنة توجيهية لجميع أصحاب المصلحة. وأنشأ برنامج تنمية القطاع الخاص أفرقة عاملة بقيادة القطاع الخاص تُعنى بإصلاح قوانين العمل، وإصلاح قطاع الاتصالات، وتنمية البنية الأساسية للشراكة بين القطاعين العام والخاص، والحوافز الإدارية في مجالات مثل السياحة وشراء الأراضي. وهذه الأفرقة مكلفة بمعالجة معوقات الاستثمار وتشجيع الحوار بشأن السياسات العامة. وشملت الإجراءات الأخرى الجارية عقد مناقشات استشارية فيما بين أصحاب المصلحة بشأن تحرير المعبر الدولي، وإنشاء لجنة التجارة الدولية والتعريفات، وإنشاء منطقة اقتصادية متعددة المرافق. وأنشأت الحكومة أيضاً وكالة تنمية زامبيا، وهي هيئة مركزية متعددة الخدمات تضم الوكالات المعنية بتشجيع الاستثمار والتصدير، والمناطق الاقتصادية المتعددة المرافق، والخصخصة، وتنمية المشاريع الصغيرة.

٩٥- وعلق ممثل للقطاع الخاص تعليقا إيجابيا على التحسينات التي أدخلت على مناخ الاستثمار في السنوات الأخيرة. غير أنه حث سلطات زامبيا على معالجة عدد من الاختناقات التي لا تزال تعرقل الاستثمار، مثل ارتفاع معدل التضخم، وقوة الكواتشا مقابل الدولار، وتشوهات نظام التجارة، وتركيز السياسات على قطاعات التصدير التقليدية على حساب القطاعات الأكثر دينامية مثل القطن. وأوضح الممثل التأثير الإيجابي الذي يمكن أن يحدثه الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع القطن على أسباب معيشة الأسر الريفية. وأكد جودة قوة العمل الزامبية واجتهادها وتمتعها بقابلية عالية للتدريب، وأورد أمثلة على برامج تدريب المزارعين التي حققت نجاحا في زيادة الإنتاجية ومكافحة فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز.

٩٦- وأبرز مندوب الحاجة إلى رعاية تنمية القطاع الخاص في البلدان الخارجة من عهد طويل من السياسات الاشتراكية، مثل زامبيا. وذكر تجربة جمهورية تزانيا المتحدة كمثال، وشدد على النتائج الإيجابية للشراكات بين القطاعين العام والخاص فيما يتعلق بتعزيز الحوار وبناء الثقة بين هذين القطاعين.

٩٧- وبالإضافة إلى القضايا الأفقية الأساسية مثل درجة تطور البنية الأساسية في زامبيا والحاجة إلى الحفاظ على استقرار قوي على المستوى السياسي ومستوى الاقتصاد الكلي، تمت معالجة عدد من القضايا التنظيمية المحددة المؤثرة في الاستثمار. وشملت هذه القضايا تدخل الحكومة في مسائل نقل ملكية الأراضي، ومستوى الضرائب، ونظام تراخيص العمل، وفعالية حوافز الاستثمار. وفيما يتعلق بفعالية حوافز الاستثمار، لاحظ المندوبون أنه ينبغي أن تكون الحوافز انتقائية، ومحدودة المدة، وأن تخضع لرصد فعال.

٩٨- وأثنى مندوبون على الأونكتاد لجودة استعراض سياسة الاستثمار ولتوصياته الرامية إلى تحسين مناخ الاستثمار في زامبيا وتشجيع التنمية. وطلبوا إلى الأونكتاد ومجتمع المانحين دعم حكومة زامبيا في تنفيذ توصيات استعراض سياسة الاستثمار. واعتُبرت المساعدة التقنية المتعلقة بالمتابعة حاسمة الأهمية في عملية استعراض سياسة الاستثمار، نظرا لافتقار البلدان عادة إلى القدرة على تنفيذ التوصيات بمفردها. وسلط الضوء على عدد من المشاريع المتعلقة بتقديم المزيد من المساعدات إلى زامبيا، بما في ذلك الكتاب الأزرق المتعلق بأفضل الممارسات في مجال تشجيع الاستثمار ومبادرة "مثلث الأمل". وأكد بعض المندوبين أهمية اتخاذ التدابير لتمويل تنفيذ المشاريع منذ بدء عملية استعراض سياسة الاستثمار بحيث لا تضطر البلدان إلى الانتظار فترة طويلة للاستفادة من المساعدة التقنية المتعلقة بالمتابعة.

٩٩- وهنأ مندوبون زامبيا على التقدم المحرز في مجال تحسين مناخ الاستثمار خلال العقد الماضي. كما أهدوا مواطني الضعف التي يعاني منها الاقتصاد والمعوقات الرئيسية للاستثمار. وأخيرا، طلبوا إلى زامبيا التصدي بقوة للقضايا المتصلة بالنقل والاتصالات والكهرباء وإنفاذ القوانين والضرائب.

## تقرير عن تنفيذ عملية استعراض سياسة الاستثمار في أوغندا

### موجز الرئيس

١٠٠- عرضت الأمانة النتائج الرئيسية التي خلص إليها التقرير المتعلق بتنفيذ عملية استعراض سياسة الاستثمار في أوغندا التي أُجريت في عام ٢٠٠٠. وقد أمكن إعداد التقرير بفضل الدعم المالي الذي قدمته حكومة إيطاليا. وكانت فحوى التقييم العام أن أوغندا اعتمدت جدول أعمال محدد الأهداف لإصلاح سياسة الاستثمار خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٦. وتم تحقيق إنجازات هامة في مجالات معينة، بما في ذلك على صعيدي تشجيع الاستثمار والإصلاحات المصرفية، ولكن لا تزال توجد بعض المعوقات والعقبات الرئيسية في مجالات منها قطاعا الطاقة والنقل. وتبين أيضاً أن وتيرة تنفيذ الإصلاحات كانت أبطأ مما كان يرجى، وأن الانتقال من التخطيط إلى التنفيذ كان في بعض الأحيان بطيئاً وصعباً. بيد أن سجل التنفيذ كان متيناً، واتخذت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر اتجاهاً تصاعدياً منذ عام ٢٠٠٦ وأصبحت أكثر تنوعاً. وتوجد أيضاً دلائل مشجعة على أن الإصلاحات ستستمر.

١٠١- وأكد مندوب سلطة الاستثمار الأوغندية على ما أحرزته أوغندا من تقدم في عدد من المجالات في السنوات القليلة الماضية، بما في ذلك تحقيق الاستقرار السياسي والديمقراطية المتعددة الأحزاب، واتخاذ موقف ترحيبي للمستثمرين استناداً إلى مبادرة "فرقة أوغندا"، وإصلاح الإطار الاستثماري. وقد أفاد من الإصلاحات كل من المستثمرين المحليين والأجانب، وزادت الاستثمارات من كلا النوعين خلال السنوات القليلة الماضية. كما طرأت مؤخراً بعض التحسينات، بما في ذلك إنشاء مركز متعدد الخدمات للمستثمرين في سلطة الاستثمار الأوغندية، وإحراز تقدم في إنشاء مناطق اقتصادية متعددة المرافق، وزيادة توفير الطاقة الكهربائية. وحظيت عملية الإصلاح وتنفيذ التوصيات الواردة في استعراض سياسة الاستثمار بالرعاية على أعلى مستويات الحكومة، كما تشهد على ذلك مبادرة اجتماع المائدة المستديرة الرئاسية للمستثمرين.

١٠٢- ويوجد عدد من القضايا غير المحسومة على صعيد تنفيذ التوصيات الواردة في استعراض الأونكتاد لسياسة الاستثمار. وبعض هذه التوصيات ينحصر تنفيذها في حكومة أوغندا (اعتماد مشروع قانون الاستثمار ومشروع قانون المناطق الحرة)، بينما يتطلب تنفيذ بعضها الآخر مزيداً من المساعدة التقنية من الأونكتاد. ودعا المندوب الأونكتاد إلى تقديم المساعدة في عرض النتائج التي خلص إليها التقرير المتعلق بالتنفيذ على رئيس أوغندا وأصحاب المصلحة فيها، وفي إنشاء نظم للرصد ووضع المعايير في إطار إعداد موائيق العملاء من أجل زيادة تعزيز مبادرة "فرقة أوغندا"، وتدشين بوابة الاستثمار لأوغندا، وتقديم المساعدة في ضمان استفادة أوغندا من الاستثمارات المقبلة في قطاع التعدين.

١٠٣- وعلق أحد المندوبين على عملية استعراض سياسة الاستثمار فأكد على أهمية المشاركة في الإصلاحات الموصى بها والوعي بها. فمهما كانت التوصيات مفيدة فإنها لن تُنفذ ما لم يكن هناك وعي كافٍ بها على أعلى مستويات الحكم والمجتمع المدني. وشدد المندوب على ضرورة إشراك جميع أصحاب المصلحة في عملية استعراض سياسة الاستثمار وأثنى على الأمانة لإشراكها البرلمان الوطنية في عدد من عمليات استعراض سياسة الاستثمار.

١٠٤- وشدد مندوبون كثيرون على ضرورة ضمان توفير المساعدة التقنية على سبيل المتابعة لمساعدة البلدان في تنفيذ التوصيات الواردة في عمليات استعراض سياسة الاستثمار. وكثيراً ما تكون البلدان عاجزة بمفردها عن تنفيذ الإصلاحات، ولذلك يُعد تقديم المساعدة التقنية إليها لتنفيذ التوصيات الواردة في عمليات استعراض سياسة الاستثمار ضرورياً لتطبيق الإصلاحات وإنجاح عمليات استعراض سياسة الاستثمار. وأثنى بعض المندوبين على الآلية المالية الخاصة باستعراض سياسة الاستثمار في رواندا، والتي تقدم حكومة ألمانيا بموجبها التمويل للاستعراض نفسه ولبعض المشاريع الابتدائية المتصلة بالتنفيذ، وسيقت هذه الآلية كمثال يُحتذى في جميع عمليات استعراض سياسة الاستثمار المقبلة. ودعا المندوبون أيضاً إلى تعزيز آلية استعراض الأنداد وإضفاء طابع رسمي عليها، بحيث يُتاح عقد جلسات أكثر نشاطاً وعمقاً وتفاعلاً وتبادل الآراء على نحو أجدى بشأن توصيات عمليات استعراض سياسة الاستثمار.

١٠٥- وأكد أحد المندوبين أن تقارير التنفيذ أداة قيمة تسمح بتقييم التقدم المحرز في تنفيذ الإصلاحات وتقييم أثر عمليات استعراض سياسة الاستثمار. وأشار عدد من المندوبين إلى فائدة عمليات استعراض سياسة الاستثمار من أجل تحسين مناخ الاستثمار واستقطاب المزيد من الاستثمار.

١٠٦- وأثنى المندوبون على أوغندا لما أحرزته من تقدم في إصلاح مناخها الاستثماري خلال السنوات القليلة الماضية. وأعربوا عن اتفاقهم بوجه عام مع ما استنتجته الأمانة من الحاجة إلى مزيد من الإصلاحات ومن أن التقدم المحرز كان أبطأ مما كان متوقفاً في بعض المجالات. ونسب أحد المندوبين بطء التقدم المحرز عما كان متوقفاً إلى افتقار الحكومة للقدرة على تنفيذ الإصلاحات، ودعا الأونكتاد وغيره من الوكالات المتعددة الأطراف ومجتمع المانحين إلى توفير مزيد من الدعم لبناء القدرات وتنفيذ التوصيات.

## الفصل السادس

### تقارير الهيئات التابعة للجنة

(البند ٦ من جدول الأعمال)

١٠٧- لأغراض النظر في هذا البند من بنود جدول الأعمال، كان معروضاً على اللجنة الوثيقتان التاليتان:

"تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ عن أعمال دورته الثالثة والعشرين" (TD/B/COM.2/ISAR/35).

"تقرير الدورة السابعة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة" (TD/B/COM.2/CLP/57).

### تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ

#### موجز الرئيس

١٠٨- قدم رئيس الفريق في دورته الثالثة والعشرين تقريره إلى اللجنة. وقال إن تلك الدورة اجتذبت أكبر عدد من المشاركين شهدته أي من دورات الفريق حتى الآن، إذ شارك فيها أكثر من ٢٨٠ خبيراً قدموا من ٨٠ دولة من الدول الأعضاء. وقدم تقييماً للدورة وتناول بالتفصيل مداورات الفريق بشأن البندين الرئيسيين في جدول الأعمال اللذين تناولهما، وهما استعراض قضايا التنفيذ العملي لمعايير الإبلاغ المالي الدولية، وإمكانية مقارنة المؤشرات الحالية بشأن مسؤولية الشركات وأهمية هذه المؤشرات. وعرض رئيس الفريق أيضاً الأنشطة التي اضطلعت بها أمانة الأونكتاد لصالح الفريق.

١٠٩- ولاحظ الرئيس لدى إبداء ملاحظاته بشأن الفريق العامل الحكومي الدولي أن الفريق هو الجهة الأنسب لمعالجة قضايا الشفافية في الشركات على المستوى الدولي، بالنظر إلى التزايد المستمر في التنافس على الاستثمار والنظر إلى تزايد أهمية المناقشات المتعلقة بتطبيق مبدأ الشفافية السليمة في الشركات. وبذلك يقوم الفريق بدور استراتيجي في السياسة الاقتصادية العالمية. وعلاوة على ذلك، اجتذب الفريق أفضل الخبراء الفنيين في الموضوعات التي يتناولها من يمكن استقدامهم من جميع أنحاء العالم. ولاحظ الرئيس أيضاً أن الفريق يعتبر مثلاً جيداً على أي فريق عامل حكومي دولي يعمل بكفاءة.

١١٠- وعلق عدد من المندوبين على أعمال الأونكتاد وفريق الخبراء. فشكر مندوب بيلاروس الأونكتاد لمساهمته في مؤتمر إقليمي عُقد مؤخراً في كييف بشأن التنفيذ العملي لمعايير الإبلاغ المالي الدولية في بلدان كومنولث الدول المستقلة. ومضى قائلاً إن الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية تواجه عدداً من التحديات في مجال المحاسبة والإبلاغ، ولذلك فهي ممتنة لمساهمة الأونكتاد في تنظيم الدورات السنوية للفريق ولنشر أعماله في مناسبات تقام على المستوى الإقليمي. وقال إن الفريق هو بمثابة فريق عامل نموذجي للعملية الحكومية الدولية في الأونكتاد، إذ يربط بين بناء القدرات والأعمال البحثية والإرشاد العملي للدول الأعضاء.

١١١- وأبرز مندوب آخر التعاون الثنائي القوي بين بلده والأونكتاد، وذلك في مجالات منها مجال المحاسبة والإبلاغ. وفي متابعة لأعمال بناء القدرة والأعمال البحثية التي يضطلع بها الفريق، قال إن بلده يشارك مع الأونكتاد في تنسيق أنشطة لتنظيم فعالية إقليمية في القاهرة تُعنى بكشف الممارسات الإدارية في الشركات. وأشار إلى مجال آخر ذي صلة من مجالات التعاون، فقال إن الأونكتاد يعمل مع الجامعة الأمريكية في القاهرة لتنفيذ مشروع بحثي بإشراف الفريق. وشدد المندوب على أهمية هذا الموضوع بالنسبة إلى بلده وللمنطقة المحيطة به. فالجدة النسبية لموضوع الممارسات الإدارية في الشركات في المنطقة يمكن أن تظهر في تطور لغة جديدة لوصف ذلك المفهوم. وفي هذا السياق، أعرب عن تقديره البالغ للأعمال التي يضطلع بها الفريق للمساعدة على المساهمة في زيادة الوعي بقضايا إدارة الشركات.

### تقرير الدورة السابعة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة

١١٢- أحاطت اللجنة علماً بتقرير الأمانة عن الدورة السابعة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة.

## الفصل السابع

### تنفيذ توصيات اللجنة

(البند ٧ من جدول الأعمال)

١١٣- لأغراض النظر في هذا البند، كانت الوثيقتان التاليتان معروضتين على اللجنة:

"تنفيذ توصيات اللجنة" (TD/B/COM.2/74)؛ "تقرير عن أنشطة شعبة الاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المشاريع لعام ٢٠٠٦" (UNCTAD/ITE/2007/1).

### موجز الرئيس

١١٤- قدم مدير شعبة الاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المشاريع تقريراً عن تنفيذ التوصيات التي وضعتها اللجنة في دورتها العاشرة. وقدم عرضاً عاماً موجزاً للأداء الإجمالي للشعبة في عام ٢٠٠٦، إذ ورد وصف مفصل لذلك في النسخة المبكرة غير المحررة من "التقرير عن أنشطة شعبة الاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المشاريع لعام ٢٠٠٦" الذي توجد نسخ منه في قاعة الاجتماع.

١١٥- ولخص المدير الأنشطة الرئيسية في مجالات البحث والاستحداث، وبناء القدرات، وتحليل السياسات العامة، مبرزاً إشارات إلى النتائج والأثر حيثما أمكن ذلك. وفي معرض التأكيد على تعاون الأونكتاد مع المؤسسات العامة والخاصة، ذكر أيضاً بعض المناسبات الرئيسية المقبلة، ومنها عقد منتدى الأعمال التجارية للصين والهند والبرازيل وأفريقيا، والمنتدى الثاني للاستثمار على طريق الحرير. وذكر أيضاً طلب حكومة غانا عقد قمة استثمار في سياق الأونكتاد الثاني عشر. وأشار المدير إلى الجهود المستمرة التي تبذل لتعبئة الموارد من خارج الميزانية، مذكراً اللجنة بتزايد عدد طلبات التطرق للمساعدة التقنية وبناء القدرات.

١١٦- وقام أمين اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية بإطلاع اللجنة على الولاية المنقحة وطريقة عمل لجننتيه، وبخاصة ما يتعلق بمتابعة مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات. وقدم أيضاً تفاصيل عن تعزيز اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، مبرزاً النهج المستخدم، وهو النهج القائم على تعدد الجهات صاحبة المصلحة. ثم عرض جدول أعمال الدورة العاشرة للجنة، مشيراً إلى أن الموضوع الفني لبرنامج عمل لجننته للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٨ هو "النهوض ببناء مجتمع معلومات محوره الناس وينحو إلى التنمية ويتسم بالشمول، بغية زيادة إتاحة الفرص الرقمية للجميع"، وذلك بهدف تعزيز الفرص الرقمية لجميع الناس. وسوف تركز الدورة على متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات، وسوف تشمل جزءاً وزارياً، وإقامة مناسبة مشتركة مع التحالف العالمي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومناسبات موازية أخرى متنوعة لمجموعات مؤتمر القمة.

## الفصل الثامن

### مسائل أخرى

(البند ٩ من جدول الأعمال)

#### موجز الرئيس

١١٧- افتتح رئيس الدورة الجلسة المخصصة لاجتماع الخبراء المعني بالاستثمار الأجنبي المباشر والتكنولوجيا والقدرة التنافسية، وأشاد بصفة خاصة بالمرحوم البروفيسور سانجايا لال الذي كان في عمله مع الأونكتاد ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) وغيرهما من منظمات الأمم المتحدة مصدر إلهام لهذا الاجتماع. ثم تكلم الأمين العام للأونكتاد فأبدى ملاحظات شدد فيها على مساهمة البروفيسور لال في أنشطة الأونكتاد، وبخاصة في مجال التكنولوجيا ونقلها. وأعلن الأمين العام عن إطلاق المبادرة التدريبية المشتركة بين الأونكتاد واليونيدو ومركز التجارة الدولية بشأن إدارة السياسات الصناعية والاستثمارية والتجارية. وشدد مدير شعبة الأونكتاد المعنية بالاستثمار والتكنولوجيا والقدرة التنافسية لمؤسسات الأعمال على أهمية هذه المبادرة ومغزاها. وشدد المدير العام لليونيدو على أهمية اتساق السياسات العامة ومساهمة المبادرة التدريبية في هذا الشأن: وبالإضافة إلى ذلك، أعرب نائب المدير التنفيذي لمركز التجارة الدولية عن تقديره لمساهمة البروفيسور لال في عمل المنظمات الدولية، مشدداً على دور المرأة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في تعزيز التنمية الاقتصادية. ثم أعربت السيدة راني لال، زوجة البروفيسور لال، عن امتنانها لهذه الإشادة في الدورة وأوضحت ما تبذله من جهود لإنشاء كرسي جامعي تكريماً له في جامعة أوكسفورد بغية إضفاء الطابع المؤسسي على الإرث الفكري لهذا الباحث الموقر.

١١٨- ثم أطلعت اللجنة على أعمال اجتماع الخبراء. وقد اشتملت القضايا الرئيسية التي تم تحديدها على ما يلي:

- يمكن للقطاع الصناعي (في الصين مثلاً) وكذلك القطاع الأولي (في أجزاء من أفريقيا مثلاً) أن يشكل محركين رئيسيين للتنمية المستدامة.
- لم تتم بعد معالجة بعض ما يترتب على صعود الاقتصادات الكبيرة الحجم، كالاقتصاد الهندي والصين، من آثار حاسمة بالنسبة للبلدان النامية الأخرى معالجة وافية.
- إن الشركات عبر الوطنية من البلدان النامية موجودة لتبقى وسوف تظل تشكل مسألة هامة لفترة من الوقت، ولا سيما في سياق التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وينبغي رصد الاتجاهات ذات الصلة وتحليلها، ولا سيما فيما يتعلق بتأثيرها على الاقتصادات المضيفة واقتصادات المنشأ.
- إن الفوارق الرئيسية المؤسسية وتلك المتعلقة بالبنية التحتية تسهم في تفاوت قدرة البلدان النامية على اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تعاني أفريقيا على وجه التحديد من جوانب النقص هذه. وينبغي بذل جهود لمعالجة هذه الفوارق على مستوى أساسي.

١١٩- ثم أشاد ممثل الهند بعمل البروفيسور لال وأعرب عن تأييده لإنشاء كرسي جامعي تكريماً له في جامعة أوكسفورد.

## الفصل التاسع

### الإجراءات التي اتخذتها اللجنة

#### الإجراءات التي اتخذتها اللجنة

١٢٠- اعتمدت اللجنة توصياتها المتفق عليها (انظر الفصل الأول) في جلستها الختامية المعقودة في ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٧.

١٢١- وأحاطت اللجنة علماً بتقرير اجتماع الخبراء المعني ببناء القدرات (TD/B/COM.2/EM.19/3) وتقرير اجتماع الخبراء المعني بالاستثمار الأجنبي المباشر في الموارد الطبيعية (TD/B/COM.2/EM.20/3)، وتقرير اجتماع الخبراء المخصص للدعوة إلى تطبيق سياسات الاستثمار، مع الإشارة بصفة خاصة إلى البعث الإنمائي (TD/B/COM.2/AHM.1/3).

١٢٢- وأحاطت علماً بتقرير الأمانة عن تنفيذ توصيات اللجنة (TD/B/COM.2/4).

١٢٣- وأحاطت علماً بتقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ (TD/B/COM.2/ISAR/35)، وأيدت الاستنتاجات المتفق عليها الواردة في هذا التقرير، وأقرت جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة والعشرين لهذه الهيئة.

١٢٤- وفي الجلسة ذاتها، قررت اللجنة، في إطار البند ٨ من جدول الأعمال، أن يبت مجلس التجارة والتنمية في نيسان/أبريل ٢٠٠٧ في جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية عشرة وتوقيتها، وفي الموضوعات التي ستبحث في اجتماعات الخبراء.

## الفصل العاشر

### المسائل التنظيمية

#### ألف - افتتاح الدورة

١٢٥ - افتتحت الدورة الحادية عشرة للجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية المتصلة بذلك، في ٨ آذار/مارس ٢٠٠٧ بقصر الأمم في جنيف، السيدة كارمن ألينا كاستيو - غاياندات (السلفادور)، نائب رئيس اللجنة في دورتها العاشرة.

#### باء - انتخاب أعضاء المكتب

(البند ١ من جدول الأعمال)

١٢٦ - انتخبت اللجنة، في جلستها العامة المعقودة في ٨ آذار/مارس ٢٠٠٧، أعضاء مكتبها على النحو التالي:

الرئيس: سعادة السيد مكارم ويسونو (إندونيسيا)

نواب الرئيس: السيدة ميرسي ماتلهو (بوتسوانا)

السيد داريو سيلايا (الأرجنتين)

السيد اميغيل باوتيسستا (الفلبين)

السيد إيمانويل ماركو (فرنسا)

السيد ديمتري غودونوف (الاتحاد الروسي)

المقرر: السيد ادوارد براون (المملكة المتحدة)

#### جيم - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

(البند ٢ من جدول الأعمال)

١٢٧ - أقرت اللجنة، في الجلسة نفسها، جدول الأعمال المؤقت المعمم في الوثيقة TD/B/COM.2/72. وبناءً عليه، كان جدول أعمال الدورة الحادية عشرة للجنة كما يلي:

١ - انتخاب أعضاء المكتب

٢ - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٣ - قضايا في السياسة العامة تتصل بالاستثمار والتنمية

(أ) التفاعل مع الرابطة الدولية لوكالات تشجيع الاستثمار

- ٤ - اتفاقات الاستثمار الدولية وبعدها الإنمائي
- ٥ - عمليات استعراض سياسة الاستثمار: تبادل الخبرات الوطنية
- ٦ - تقارير الهيئات الفرعية التابعة للجنة
- ٧ - تنفيذ توصيات اللجنة
- (أ) التفاعل مع المنظمات الدولية والإقليمية بشأن عملها في مجال الاستثمار
- ٨ - جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية عشرة للجنة
- ٩ - مسائل أخرى
- ١٠ - اعتماد تقرير اللجنة إلى مجلس التجارة والتنمية.

#### دال - اعتماد تقرير اللجنة المقدم إلى مجلس التجارة والتنمية

١٢٨ - اعتمدت اللجنة، في جلستها العامة الختامية المعقودة في ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٧، مشروع تقريرها (TD/B/COM.2/L.24 و Adds.2-9)، رهناً بأي تعديلات يجري إدخالها على ملخصات البيانات؛ وقررت أن تدرج في تقريرها ملخصات الرئيس تحت كل بند من البنود الموضوعية؛ وأذنت للمقرر بوضع التقرير في صيغته النهائية، مع مراعاة وقائع الجلسة العامة الختامية.

## المرفق

### الحضور\*

١- حضر دورة اللجنة ممثلو الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد:

الاتحاد الروسي	جمهورية تيمور - ليشتي الديمقراطية
إثيوبيا	الجمهورية العربية السورية
الأرجنتين	جمهورية كوريا
إسبانيا	جنوب أفريقيا
إسرائيل	جيبوتي
إكوادور	الرأس الأخضر
ألمانيا	رواندا
الإمارات العربية المتحدة	زامبيا
إندونيسيا	سري لانكا
أنغولا	السلفادور
أوروغواي	سلوفينيا
إيران (جمهورية - الإسلامية)	السنغال
إيطاليا	السودان
باكستان	سورينام
البحرين	السويد
البرازيل	سويسرا
بربادوس	شيلي
البرتغال	الصين
بلجيكا	العراق
بلغاريا	عمان
بنغلاديش	غابون
بنن	غانا
بوتسوانا	غينيا
البوسنة والهرسك	فرنسا
بولندا	الفلبين
بيرو	فنزويلا
بيلاروس	فييت نام
تايلاند	قطر
تركيا	كازاخستان
تونس	الكرسي الرسولي

\* للاطلاع على قائمة المشتركين، انظر TD/B/COM.2/INF.1.

كوبا	جامايكا
كوت ديفوار	الجزائر
الكونغو	الجمهورية التشيكية
كينيا	جمهورية ترازيا المتحدة
النمسا	لبنان
نيجيريا	ليتوانيا
نيكاراغوا	مالي
هايتي	مدغشقر
الهند	مصر
هندوراس	المغرب
الولايات المتحدة الأمريكية	المكسيك
اليابان	المملكة العربية السعودية
اليمن	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
اليونان	موريتانيا

٢- وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ممثلة في اللجنة:

الاتحاد الأفريقي  
وكالة المعلومات والتعاون في التجارة الدولية  
الجماعة الأوروبية  
جامعة الدول العربية  
منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

٣- وكانت الوكالتان المتخصصةان التاليتان ممثلة في اللجنة:

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا  
مركز التجارة الدولية

٤- وكانت الوكالتان المتخصصةان والمنظمة ذات الصلة التالية ممثلة في اللجنة:

صندوق النقد الدولي  
البنك الدولي

منظمة التجارة العالمية

٥- وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ممثلة في اللجنة:

الفئة العامة

برلمان أمريكا اللاتينية

منظمة الوحدة النقابية الأفريقية

الرابطة العالمية لوكالات تشجيع الاستثمار

٦ - وحضر اللجنة الخبراء التالية أسماءهم:

#### ٨ آذار/مارس

السيد كاي هامريك، رئيس الرابطة العالمية لوكالات تشجيع الاستثمار، جنيف  
سعادة السيد ادريس حطو، الوزير الأول، المملكة المغربية  
السيدة جيوهونغ ما، نائب وزير التجارة، جمهورية الصين الشعبية، بيجينغ  
السيد فكتور تشو، رئيس مجموعة الاستثمار الشرقية الأولى، هونغ كونغ (الصين)

#### ٩ آذار/مارس

سعادة محمد السالك ولد محمد لمين، السفير، البعثة الدائمة لموريتانيا، جنيف  
سعادة السيد ادريس حطو، الوزير الأول، المملكة المغربية  
سعادة السيد جان - موريس ريبير، سفير فرنسا، جنيف  
السيد جان - لوك مارتينييه، الغرفة الفرنسية للتجارة والصناعة في المغرب  
سعادة السيد سواشباوان سينغ، سفير الهند  
السيد جلبير فويمان، شركة أرغان  
سعادة السيدة كينغ بي هسو، سفيرة ماليزيا  
السيدة إيمانويل غوتيه، توكوس  
سعادة السيد خوزيه كايانو دا كوستا بيريرا، سفير البرتغال لدى منظمة الصحة العالمية  
السيد إلياس عطية، غرفة التجارة والصناعة العربية السعودية  
سعادة السيد يواكيم ماريّا أريستيغوي، السفير والممثل الدائم المساعد لإسبانيا

#### ٩ آذار/مارس: تقرير عن تنفيذ استعراض سياسة الاستثمار في أوغندا

السيدة ماغي كيغوزي، المديرية التنفيذية، سلطة الاستثمار الأوغندية، كامبالا  
سعادة السيدة فنيتيا سيبوداندي، سفيرة رواندا، البعثة الدائمة في جنيف  
السيدة ماسيكوغوا مسيري - موامبا، المسؤولة التنفيذية الأولى، سلطة تطوير التصدير والاستثمار في  
بوتسوانا، غابورون

## ١٢ آذار/مارس: استعراض سياسة الاستثمار في زامبيا

سعادة السيد مكارم وييسونو، السفير، البعثة الدائمة لإندونيسيا، جنيف

سعادة السيد كنيث كونغا، وزير التجارة والصناعة في زامبيا

السيد ريكارد لوران، شركة دوفانوف

سعادة السيد ماتيرن ي س لومبانغا، السفير، البعثة الدائمة لجمهورية تنزانيا المتحدة، جنيف

سعادة السيد ماكيو مياغاوا، السفير، البعثة الدائمة لليابان

السيد صن بَنغ، نائب المدير العام، وزارة التجارة، جمهورية الصين

السيدة ماغي كيغوزي، المديرية التنفيذية، سلطة الاستثمار الأوغندية، كامبالا

السيد غي صَبان، الأمين العام لغرفة التجارة الدولية، باريس

السيد إنغو بلوغر، رئيس شركة President, IP Desenvolvimento Empresarial e Institucional Ltd. البرازيل

سعادة السيد أركينو ماريّا دو ناسيمينتو، السفير، الممثل الدائم لأنغولا، جنيف

سعادة السيدة سارالا م. فيرناندو، السفيرة، البعثة الدائمة لسري لانكا، جنيف

سعادة السيدة ميا هورن أف رانتسن، السفيرة، البعثة الدائمة للسويد، جنيف

## ١٣ آذار/مارس

السيد بيتر موشلينسكي، أستاذ كلية الدراسات الشرقية والأفريقية، جامعة لندن

السيد راندال وليمز، مدير إدارة التجارة والصناعة، جنوب أفريقيا

السيد رودولف مولر، رئيس فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ

— — — —